

رجب 1445 هـ  
يناير 2024 م

العدد الرابع عشر  
السنة السابعة - المجلد الثاني

# مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُصَفِّ سِنَوِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ  
وَعُلُومِهَا وَأَيَّتَصِّلُهَا مِنْ دَرَسَاتٍ

وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ  
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

العدد الرابع عشر السنة السابعة - المجلد الثاني

رجب 1445 هـ

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

العدد  
١٤

وَقَفَّ السَّنَةُ النَّبَوِيَّةُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المحتويات

٧.....الإفتاحية بقلم رئيس التحرير.....

### رواية ودراسة

١١.....أحاديث جبر النوافل للفرائض جمعاً ودراسةً حديثيةً.....

٤٤ - ١٢.....د. مصعب بن خالد بن عبد الله المرزوقي.....

### تحقيق مخطوطات

الدُرَّةُ الخَطِيْرَةُ فِي مِهْمِ السِّيْرَةِ للعلامة عبد السلام بن الطيّب القادري الحسني

(ت ١١١٠هـ).....٤٧.....

٨٣ - ٤٨.....د. عبد الرزاق زريوح.....

### شرح الحديث

شذرات من حاشية أبي عمران موسى بن سعادة (ت بعد ٥٢٢هـ) على صحيح

البخاري.....٨٧.....

١١٨ - ٨٨.....عبد الحي مغاري الصنهاجي / بلال ابرهيمات.....

### دراسات منهجية

١٢١.....حواشي الحافظ ابن الصلاح على الجمع بين الصحيحين للحافظ للحميدي ؓ.....

١٥٤ - ١٢٢.....د. محمد بن عبد الرحمن العريني.....

### المنظومات الحديثية

لَوَاحِظُ العِيُونِ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي المَثُونِ (نَظْمُ فُصُولِ مِهْمَةٍ فِي عِلْمِ نَقْدِ مَثُونِ

الأحاديث النبوية).....١٥٧.....

٢٠٦ - ١٥٨.....د. مشهور بن مرزوق بن محمد الحرازي.....

### جرح وتعديل

المُسَمَّوْنَ بالكُنَى مِنَ المُحَدِّثِينَ مِنْ رِجَالِ تَهْذِيبِ الكَمَالِ وَتَعْجِيلِ المَنْفَعَةِ فِي

أَسْمَائِهِمْ أَوْ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ.....٢٠٩.....

٢٧٣ - ٢١٠.....د. سعود بن عابد بن سالم الحربي.....



# المنظومات الحديثية

باب يعنى بالنظم الشعري لمُهمات علوم الحديث والمسائل الاصطلاحية.





لَوَاحِظُ الْعِيُونِ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي الْمُتُونِ  
(نَظْمُ فُصُولِ مُهِمَّةٍ فِي عِلْمِ نَقْدِ مُتُونِ  
الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ)

نظم وتعليق

د. مشهور بن مرزوق بن محمد الحرازي

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بجامعة طيبة

بالمدينة المنورة

mharazi@taibahu.edu.sa

## ملخص البحث

يقدم هذا البحث نظماً شعرياً في علم نقد متن الحديث النبوي، في ظل كثرة الدعوى بعدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث مقابل نقدهم الأسانيد، ولما بتنا نراه من ردّ مدعي العقلانية من المعاصرين لكثيرٍ منها؛ وهو في (٣١٢) بيتاً من بحر الرجز، وعنوانه: (لوا حظ العيون بنقد ما جاء في المتون).

يقع النظم في (١١) فصلاً؛ هي: (حقيقة النقد في اللغة واصطلاح المحدثين)، و(تقسيمات نقد الحديث النبوي)، و(علاقة سند الحديث النبوي بمتنه)، و(حد نقد متن الحديث النبوي)، و(أسباب نقد المتن وصفات المتن المُنتقد)، و(علاقة نقد المتن بعلوم الحديث الأخرى)، و(مقاييس نقد متون الأحاديث النبوية)، و(نقد الصحابة ﷺ ومن بعدهم لمتون الأحاديث النبوية)، و(مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية)، و(دعوى عدم عناية المحدثين بنقد المتون)، و(حقيقة العقلانية وعلاقتها بنقد متن الحديث النبوي).

وقد قُدمت بين يديه دراسةٌ عُنيت بالكلام عن: (موضوعه وباعثه)، و(تسميته وتوصيفه)، و(تقسيمه والتعليق عليه)، ثم خُتمَ بـ: (أهم النتائج والتوصيات)، و(ثبّت المصادر والمراجع).

الكلمات المفتاحية:

نظم - لوا حظ - عيون - نقد - متون - أحاديث.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

أحمدك اللهم بمعاهد الحمد الذي يليق بك وترتضيه، وأصلي وأسلم على نبيك محمد الذي أنت كافيته، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ يُولِيهِ وَيَرْتَجِيهِ؛ أما بعد ..

فقد كثرت في الآونة الأخيرة دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث النبوية مقابل نقدهم الأسانيد، واستشرت آفةٌ رد كثيرٍ من المتون الصحيحة - وبعضها في الصحيحين - بأدنى ذريعةٍ متهافتة.

وإن المتأمل في صنيع هؤلاء: يجدهم أغفلَ الناس عن السنة النبوية في منهج نقدها ومسالك فهمها؛ فضلاً عن ادعاء أكثرهم وصف العقلانية بغير حق.

ثم إني بحثتُ كثيراً عن نظمٍ مُفْرَدٍ في علم نقد متن الحديث النبوي أحفظه وأنتفع به = فلم أجد لذلك سبيلاً، وتطلبتُ عددًا من جِلَّةِ أساتذتي، ومن خُلَّاني المشتغلين = فلم أظفر بذلك نوالاً.

حينها استخرتُ الله ﷻ، وسألته أن يعينني على نظم شيءٍ في هذا العلم = أنتفع به في استحضار مهمات فصوله، وفي رد الدعاوى التي تزدرية، ويفيد المشتغلين به.

ثم بعد انتهائي منه: آثرتُ عرضَه على مَنْ أثق في علمهم ونصحهم فاستحسنوه، وأكرموني فيه بملاحظاتهم، وأوصوا بأن يكون إخراجُه وفق المنهجية الأكاديمية؛ ليكون مما يُرَجَى نفعُه.

هذا؛ وإني قسمتُ خطتي فيه قسمين:

القسم الأول: (بين يدي النظم)؛ وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موضوعه وباعثه.

المطلب الثاني: تسميته وتوصيفه.



المطلب الثالث: تقسيمه والتعليق عليه.

القسم الثاني: (نص النظم)؛ وفيه: مقدمة، وأحد عشر فصلاً، وخاتمة: المقدمة.

فصل<sup>١</sup>: في حقيقة النقد في اللغة واصطلاح المحدثين.

فصل<sup>٢</sup>: في تقسيمات نقد الحديث النبوي.

فصل<sup>٣</sup>: في علاقة سند الحديث النبوي بمتنه.

فصل<sup>٤</sup>: في حد نقد متن الحديث النبوي.

فصل<sup>٥</sup>: في أسباب نقد المتن وصفات المتن المُنتقد.

فصل<sup>٦</sup>: في علاقة نقد المتن بعلوم الحديث الأخرى.

فصل<sup>٧</sup>: في مقاييس نقد متون الأحاديث النبوية واعتباراتها.

فصل<sup>٨</sup>: في نقد الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم لمتون الأحاديث النبوية.

فصل<sup>٩</sup>: في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية.

فصل<sup>١٠</sup>: في دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث النبوية.

فصل<sup>١١</sup>: في حقيقة العقلانية وعلاقتها بنقد متن الحديث النبوي.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

تُبَت المصادر والمراجع.

وقد سميته: (لَوْ أَحْظَ الْعُيُونُ بِنَقْدِ مَا جَاءَ فِي الْمُتُونِ)؛ أسأل الله ﷻ أن يجعله خالصاً لوجهه، نافعاً لي ولعباده في الدارين. والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

## القسم الأول: بين يدي النظم

المطلب الأول: موضوعه وباعثه.

أما موضوعه: فهو في علم نقد متن الحديث النبوي.

ويمكن التعريف به باعتباره مصطلحاً شاع مؤخراً بين المشتغلين بعلم الحديث بأنه: (علمٌ يبحث في متون الأحاديث النبوية المقبولة التي تُعارضُ ظواهرها القرآن، أو صحيح الحديث، أو التاريخ، أو العقل، أو الحقائق).

أما باعثه: فهو الرد على دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متن الحديث النبوي مقابل عنايتهم بإسناده، وقد جاء التصريح بذلك في مقدمة النظم:

لِدَا؛ رَغِبْتُ نَظْمَ كَشْفِ الدَّعْوَى      مِنْ أَنْ حَامِلِيهِ حَانُوا الْفَحْوَى

جنباً إلى بواعث أخرى؛ أهمها خمسة:

(١) حاجة المشتغلين إلى نظمٍ في علم نقد المتن؛ إذ لا يوجد نظمٌ مستقلٌّ فيه - فيما أعلم -.

(٢) ضرورة معرفة متى يصح نقد متن الحديث، وماهية مقاييس نقد المتون واعتباراتها، وأمثلة ذلك.

(٣) أهمية استيعاب مناهج العلماء في تعاملهم مع متون الأحاديث، واستحضار التفريق بينها.

(٤) تحرير مصطلح العقلانية من حيث حقيقته وإطلاقته ومدعوه، وعلاقته بنقد المتن.

(٥) التأكيد على مسائل ونصائح مهمة للمشتغلين بالحديث النبوي حال تعاملهم مع المتون.

المطلب الثاني: تسميته وتوصيفه.

أما تسميته: فلوا حظ العيون بنظم ما جاء في المتون، وقد جاء التصريح بذلك في مقدمته:

سَمَيْتُهُ: (لَوَاحِظُ الْعُيُونِ بِنَقْدِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْمُتُونِ)

واللّواحيظ: جمع لَحِظْ؛ وهو النظر إلى الشيء بلحاظ العين؛ وهو الشقُّ الذي يلي الصّدغ؛ وهو أشدُّ التفاتاً من الشَّرْزِر. وقيل: من أيّ جانبيه كان، يميناً أو شمالاً.

واللّحظة: المَرَّة من اللّحظ. يقولون: جلستُ عنده لَحِظَةً؛ أي: كالْحِظَةِ العَيْن. ويصغرونه: لَحِظَةً. والجمع: لَحِظَات. ومن مجازاته: يقال: هو عنده مَحْفُوظٌ، وبعين العناية مَلْحُوظٌ. والمُلاحِظَةُ: مفاعلةٌ منه <sup>(١)</sup>.

وقد وردت هذه اللفظة في شعر الشعراء؛ منهم:

أبو نُوَاسِ الحَسَنِ بنِ هَانِي (ت ١٩٨ هـ) في قوله <sup>(٢)</sup>:

فَتَنِي عَلَيْهِ لَوَاحِظًا نَطَقَتْ مِنْهُ بِمِثْلِ نَوَاطِقِ الْمَسِّ

وأبو تَمَّامِ حَبِيبِ بنِ أَوْسِ الطَّائِي (ت ٢٣١ هـ) في قوله <sup>(٣)</sup>:

وَحَوَائِمٌ فَوْقَ الرُّؤُوسِ لَوَاحِظٌ هَلْ مِنْ فَرِيْسٍ لِلْمَنْوُنِ فَتَنَهُسْ؟

وأبو الفرج محمد بن أحمد الواواء (ت ٣٧٠ هـ) في قوله <sup>(٤)</sup>:

يَاذَا الَّذِي وَرَدُ حَدَيْهِ إِذْ أَخَدَتْ مِنْهُ اللَّوَا حِظٌ شَيْئًا رَدَّةَ الْحَجَلِ

وأبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٩٥ هـ) في قوله <sup>(٥)</sup>:

إِذَا ذُكِرَتْ لَوَا حِظٌ مُقْلَتِيهِ حَسِبْتَ قُلُوبَنَا مُطِرَتْ سِهَامًا

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤/٢٦٤)، لسان العرب لابن منظور (٧/٤٥٩)، تاج العروس للزبيدي (٢٠/٢٧٠).

(٢) ينظر: ديوانه ص (٥٢٢).

(٣) ينظر: النظام لابن المستوفي ص (٢١٣٠).

(٤) ينظر: ديوانه ص (٢٦٧).

(٥) ينظر: ديوان المعاني له (١/٢٣٦).

وقد سمي بعض العلماء بها - أو باشتقاقاتها - كتباً لهم؛ نحو:

- اللحظ والإشارات في الأخبار، لإسحاق بن إبراهيم بن ماهان الموصلي (ت ٢٣٥هـ)<sup>(١)</sup>.

- تحفة الواعظ ونزهة الملاحظ؛ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

- نزهة اللواحيظ في التصوف والمواعظ؛ لعز الدين عبد السلام بن أحمد ابن غانم المقدسي (ت ٦٧٨هـ)<sup>(٣)</sup>.

- لحظ الألاحاظ بذيل تذكرة الحفاظ؛ لتقي الدين محمد بن محمد ابن فهد المكي (ت ٨٧١هـ)<sup>(٤)</sup>.

أما علاقة تسمية النظم بموضوعه: فإن النظم لم يأت على جميع المباحث المتعلقة بعلم نقد متن الحديث؛ لكنه ركز على رد أهم الدعاوى، ويين أبرز المسائل والتقسيمات، وأوضح بعض التعليقات والفروق؛ فجاء حاله كحال لواحيظ العيون؛ المكتفية بالإشارة السريعة، والإفهام المُوَجِّز.

أما توصيفه: فهو نظم يقع في (٣١٢) بيتاً، مقروص على بحر الرجز، يسهل على مُطالعِهِ حِفْظُهُ.

وقد تصرفت فيه - من حيث حشوه والزحافات الداخلة عليه - بما يجوز عروصاً، وبما لا يستثقل في السمع والذوق، وقد ضمته بيتين من قصيدتين آخرين رجاء البركة، ولكونهما أدل على المقصود.

ثم إنني رصفت النظم وأخرجته فنيّاً، وضبطته بالشكل من أوله إلى آخره، وأفردت كل فصل فيه بعنوانه وعدة ما فيه من أبيات، ووضعت أقواساً حاصرة

(١) ينظر: الفهرست لابن النديم ص (١٥٨).

(٢) ينظر: كشف الظنون للحاج خليفة (١/٣٧٦).

(٣) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي لأحمد وعلي بلوط (٣/١٧٤٣).

(٤) مطبوعٌ بآخر: (تذكرة الحفاظ) للذهبي، ونُشر عن دار الكتب العلمية سنة: (١٤١٩هـ).

للتعريفات والتقسيمات والفروع والأمثلة، واستعملت علامات التقييم لإعانة مُطالعِهِ على فهم معانيه، ثم علّقتُ عليه بعض تعليقاتٍ وجيزة.

### المطلب الثالث: تقسيمه والتعليق عليه.

أما تقسيمه: فيقع في مقدمةٍ وأحد عشر فصلاً وخاتمة؛ يمكن استعراضها فيما يأتي:

المقدمة، وفيها: السبب الباعث على النظم، والتصريح بعنوانه؛ وقد وقعت في: (١٣) بيتاً.

الفصل الأول: (في حقيقة النقد في اللغة واصطلاح المحدثين)، وفيه: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً، والإشارة إلى أن من لازم التعريف الاصطلاحي = نقدُ السند والمتن معاً؛ وقد وقع في: (١٠) أبيات.

الفصل الثاني: (في تقسيمات نقد الحديث النبوي)، وفيه: تقسيمه من حيث الخارج والداخلُ وتعريف كل قسم، وتقسيمه من حيث التصحيح والتفسيرُ وتعريف كل قسم، وتقسيمه من حيث المحتوى وارتباطه بالقسمين الأولين، مع الإشارة إلى استواء النقود في النتيجة. وقد وقع في: (٢٣) بيتاً.

الفصل الثالث: (في علاقة سند الحديث النبوي بمتنه)، وفيه: صحة الإسناد والمتن معاً، وضعف الإسناد والمتن معاً، وصحة الإسناد وضعف المتن، وضعف الإسناد وصحة المتن، والإشارة إلى تناسب الحكم واطراده غالباً، والعناية باستثناء المتون المعلة وأحوال ذلك؛ وقد وقع في: (١٥) بيتاً.

الفصل الرابع: (في حد نقد متن الحديث النبوي)، وفيه: التعريف الاصطلاحي لنقد متن الحديث النبوي، ومتى يصح الانتقاد؟، وما شرطه؟؛ وقد وقع في: (٧) أبيات.

الفصل الخامس: (في أسباب نقد المتن وصفات المتن المُنتقد)، وفيه: سبب المخالفة وأمثله، وسبب التفرد وأقسامه، وسبب الاضطراب ودافعه، وأن كذب

الرواة ووهمهم ونسيانهم مُوجِبٌ لنقد المتن، وأن القلبَ والإدراجَ والنسخَ المتحققَ من صفات المتن المُنتَقَد؛ وقد وقع في: (١١) بيتًا.

**الفصل السادس:** (في علاقة نقد المتن بعلوم الحديث الأخرى)، وفيه: عموم علاقة نقد المتن برواية الحديث ودرايته، وعلاقة نقد المتن بعلم الرجال، وعلاقة نقد المتن بنسبة الحديث إلى قائله، وعلاقة نقد المتن بفهم معناه، وعلاقة نقد المتن بمخالفة الرواة وزياداتهم، وعلاقة نقد المتن بقلّة الطرق وكثرتها، وقد وقع في: (١٣) بيتًا.

**الفصل السابع:** (في مقاييس نقد متون الأحاديث النبوية واعتباراتها)، وفيه: عرض المتن على القرآن الكريم، وعرض أول المتن على آخره، وعرض المتن على متونٍ أخرى، وعرض المتن على الإجماع، وعرض المتن على المعلوم ضرورةً، وأن لا يكون المتن مستحيلًا عقلاً، وأن لا يكون المتن مُكذِّبًا للحس أو المشاهدة، وأن لا يكون المتن ركيكَ اللفظ أو المعنى، وأن لا يكون في المتن إفراطٌ في وعيدٍ على فعل قليل، أو في وعيدٍ على أمرٍ صغيرٍ، وأن لا يكون المتن مخالفًا لمذهب راويه، وأن لا ينفرد بالمتن واحدٌ بمحضر الجمع الكثير في أمرٍ مهمٍّ، وضرورة الاعتداد بتعبير العلماء بلا يصح متنٌ في باب كذا، جنبًا إلى الاختلاف في إلحاق ثلاثة مقاييس؛ هي: عرض المتن على القياس، وعرض المتن على عمل أهل المدينة، وعرض المتن على العمل المتوارث؛ وقد وقع في: (١٩) بيتًا.

**الفصل الثامن:** (في نقد الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم لمتون الأحاديث النبوية)، وفيه: الإشارة إلى انتفاء نقد الإسناد في عهد الصحابة رضي الله عنهم، واستيثاقهم من المتون، وتمازج ضبط معظمهم، ومراجعة القلة منهم في حفظه، وانقسام الصحابة في التعامل مع المتن المُنتَقَد، وتسمية البعض في كل فريق، وذكر أمثلة عمن جاء بعدهم في نقدهم للمتون - بدءًا بابن حنبل وانتهاءً بابن حجر -، وتسمية بعض الكتب التي هي مَظَنَّةٌ لوجود متونٍ منتقدة؛ وقد وقع في: (٤٤) بيتًا.

**الفصل التاسع:** (في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية)، وفيه: ذكر باعث الخلاف بين العلماء في مناهجهم في نقد المتون، وبيان منهج الصحابة رضي الله عنهم، وبيان منهج المعتزلة وذكر بعض علمائهم، وبيان منهج المشتغلين بالفقه وأصوله من المحدثين وطريقتهم، وبيان منهج الحنفية، وموافقة المتأخرين منهم لمنهج فقهاء المحدثين، وبيان منهج المتقدمين من المحدثين واشتغالهم بعلم العِلل، وبيان منهج المتأخرين من المحدثين، وأنهم وسطٌ بين المتقدمين وبين المشتغلين منهم بالفقه وأصوله، وذكر خلاصة أسباب الاختلاف بين المناهج، وأن جلهم متفقون على خفاء توجيه التعارضات الحقيقية بين العقل والقرآن والحديث؛ وقد وقع في: (٦٢) بيتاً.

**الفصل العاشر:** (في دعوى عدم عناية المحدثين بنقد متون الأحاديث النبوية)، وفيه: ذكر أسباب قلة نقد المتن في بعض العصور، والرد على من يقول بعدم عناية المحدثين بنقد المتون مقابل نقدهم الأسانيد من ستة وجوه، والإشارة إلى أن هذه الدعوى استشرت مؤخراً، وأنها صادرة عن المستشرقين، وتسمية عشرة منهم، وذكر بعض من تأثر بهم من المسلمين، وذكر بعض العلماء الذي ألفوا في الدفاع عن منهج المحدثين في النقد، والإشارة إلى أن معظم هذه الدعوى هي في حقيقتها دعاوى ناشئة عن فهم خاطئ؛ وقد وقع في: (٤٠) بيتاً.

**الفصل الحادي عشر:** (في حقيقة العقلانية وعلاقتها بنقد متن الحديث النبوي)، وفيه: التأكيد على أن استعمال العقل لا يمكن أن يكون مذمومًا لذاته، وأن دلالة العقلانية عامة -يدخل فيها كل من يستعمل العقل-، وأن العقلانية في الاصطلاح تشمل الفلاسفة والمتكلمين، وأن العدل في أهل الكلام من المسلمين أنهم لا يقدمون العقل مطلقاً، إنما يؤلون النصوص ويتأولونها، وذكر شروط العقلاني الحق، وضرورة الحذر من التسليم بوصف العقلانية باسم العقلانية، والإشارة إلى عدم تلازم صحة المنهج العقلاني مع أن تكون نتيجته صحيحة، وإلى عدم تلازم خطأ المنهج العقلاني مع أن تكون نتيجته خاطئة، وبيان كيفية

التفريق والتعامل مع التيجتين، وذكر صفات المدعين العقلانية في عصرنا؛ وقد وقع في: (٤٠) بيتًا.

الخاتمة، وفيها: أهم النصائح في التعامل مع نقد متون الأحاديث النبوية؛ وقد وقعت في: (١٥) بيتًا.

أما التعليق على النظم: فقد جاءت التعليقات في حواشي النظم أسفل كل صفحة منه؛ وهي لا تخرج في الجملة عن ثمانية أنواع رئيسة:  
(الأول) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان غريب الكلمات أو التعريف بالبلدان: وذلك في نحو: (التهاثر)، و(الوليحة)، و(الشَّف)، و(الشُّوس)، و(الضريب)، و(القابوس)، و(العزین)، و(الإيداء)، و(المنوز)، و(كِنْدَة).

(الثاني) تعليقاتٌ مختصةٌ بتسمية المذكورين أو التعريف بهم أو بكتبهم: وذلك في نحو: (الإيماء)، و(المنار المُنيف)، و(الجورقاني)، و(الصاغاني)، و(النَّظَام)، و(الجُبَّائي)، و(جولدزيهر)، و(شاخت)، و(إسماعيل أدهم)، و(أبو رية)، و(المعلمي)، و(الأعظمي).

(الثالث) تعليقاتٌ مختصةٌ بتوضيح الأمثلة أو تخريجها أو بيان المراد منها: وذلك في نحو: (في صلاتك الشفا)، و(كراهة اللقاء لمحتضرها)، و(تعلق الإسراء جاء خادعا)، و(ثوم جمعة هوى في الحتف)، و(كفن من حبرة فاشتبهوا)، و(ذا علي للأشجعي تعنى)، و(إنشاءه التراب يوم السبت)، و(تخليها وذاك عن عينة).

(الرابع) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان معنى البيت في حال خفائه بسبب الاختصار ونحوه: وذلك في نحو: (حظوظ الشاهد)، و(صحة الإسناد والتَّحَلَّة)، و(زيادة المتون بالوثاقة)، و(مستشكل أودى وعنَّ ربما)، و(من واحدٍ في واحدٍ بلا مِرا)، و(على ثقاتنا وفي النظيفة)، و(بدعة شهيرة في القسمة).



(الخامس) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان الوجه النحوي المستعمل في حال غرابته أو استشكاله: وذلك في نحو: (البديلية)، و(الحالية)، و(المفعولية)، و(الاختصاص)، و(الإشارة)، و(تقدير فعلٍ محذوف).

(السادس) تعليقاتٌ مختصةٌ ببيان التغيير الطارئ في الكلمات بسبب ضرورة الوزن الشعري: وذلك في نحو: (حُذِفَتِ الهمزةُ لضرورة الوزن)، و(سُهِّلَتِ الهمزةُ لضرورة الوزن)، و(وُصِلَتِ همزةُ القطع لضرورة الوزن)، و(صُرِفَ لضرورة الوزن)، و(لم تُنَوَّنْ لضرورة الوزن)، و(تُرِكَ التثنيةُ لضرورة الوزن).

(السابع) تعليقاتٌ مختصةٌ بالإحالة على موضعٍ سابقٍ أو لاحقٍ في النظم: وذلك في نحو: (الإحالة على مناهج الصحابة ﷺ في تقديم للمتون فيما تقدم)، و(الإحالة على مناهج العلماء في نقد المتون فيما سيأتي).

(الثامن) تعليقاتٌ مختصةٌ بالتنبيه على بيتٍ تم تضمينه من قصيدةٍ أخرى: وذلك في نحو: (البيت الثالث والخمسين المضمن من ألفية العراقي)، و(البيت الرابع بعد المئة المضمن من ألفية السيوطي).

## القسم الثاني: نص النظم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

#### المُقدِّمَةُ (١٣ بيتاً)

١. فِي الْبَدءِ حَمْدٌ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ وَالْخَلْقُ فِيهِ كُلُّهُمْ قَدْ شَارَكُوا
٢. سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَوْجِدُ وَمَا لَنَا سِوَاكَ نَحْنُ نَعْبُدُ
٣. ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَرْجِي لِمُصْطَفَى؛ مِنْ الضَّلَالِ مُنْجِي
٤. وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي التَّقَى مَا غَمَمَ السَّحَابُ أَوْ تَشَقَّقَا
٥. وَبَعْدُ: فَالْحَدِيثُ صَعْبٌ مَسَلْكُهُ مَنْ لَمْ يُرَاعِ الصَّعْبَ فَهُوَ هَالِكُهُ
٦. هَيَّا<sup>(١)</sup> لَهُ الرَّحْمَنُ قَوْمًا شَوْسَا<sup>(٢)</sup> كَانُوا هُمُ الضَّيَاءُ وَالْقَابُوسَا<sup>(٣)</sup>
٧. صَانُوا الْمُتُونِ أَحْرَفًا وَجَمَلًا لَمْ يَتْرَكُوا فِي نَقْدِهَا مُبْتَدَلًا
٨. كَذَلِكَ لَمْ يَأْلُوا حِجَاجَ عَقْلِهِمْ عَرْضًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْ نَبِيِّهِمْ
٩. نَاهِيكَ مِنْ عَرْضٍ عَلَى الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ؛ يَا تَيْبِكَ فِي الْجَوَابِ
١٠. لِيَدَا؛ رَغِبْتُ نَظْمَ كَشْفِ الدَّعْوَى مِنْ أَنَّ حَامِلِيهِ خَانُوا الْفَحْوَى
١١. سَمَيْتُهُ: (لَوَاحِظُ الْعُيُونِ) بِنَقْدِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْمُتُونِ
١٢. يَا رَبِّ أَصْلِحْ حَالَ أُمَّةِ النَّبِيِّ وَاجْعَلْهُمْ شُمُوسَ كُلِّ كَوْكَبِ
١٣. مُسْتَجَلِبًا مِنْكَ الرِّضَا لِقَوْلِي لِمَوْقِفِي الْأَمَانِ يَوْمَ الْهَوْلِ

#### ١- فَصْلٌ: فِي حَقِيقَةِ النَّقْدِ فِي اللَّغَةِ وَاصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ (١٠ آيَات)

١٤. (النَّقْدُ فِي أَصْلِ الْكَلَامِ): دَلَا عَلَى بُرُوزِ الشَّيْءِ قَدْ تَجَلَّى

(١) (هَيَّا): هَيَّا؛ أُبَدِلَتْ الْهَمْزَةُ أَلْفًا لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٢) جمع أشوس: الجريء على القتال الشديد. ينظر: المخصص لابن سيده (٢٧٦/١)، تاج العروس للزبيدي (١٧٩/١٦).

(٣) فاعولٌ من القَبَسِ: الشَّعْلَةُ تُقْتَبَسُ مِنْ مَعْظَمِ النَّارِ. ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٦٧/٦)، القاموس المحيط للفيروزآبادي ص (٥٦٤).

١٥. أَوْ أَنْتَ قَدْ أَبْرَزْتَهُ، أَظْهَرْتَهُ  
 ١٦. وَمِنْهُ: قَالَ اللَّيْثُ<sup>(١)</sup> فِي الدَّرَاهِمِ:  
 ١٧. وَأَخَذَهَا إِعْطَاؤُهَا؛ فَاَنْتَبِهْ  
 ١٨. لِأَجْلِ إِبْرَازٍ وَكَشْفِ أَلْحَقُوا  
 ١٩. لِدَا؛ نَرَى أَهْلَ الْحَدِيثِ اضْطَلَحُوا  
 ٢٠. قَالُوا: بِأَنَّ النَّقْدَ: (تَمْيِيزٌ حَصَلَ  
 ٢١. فَهُوَ بِدَا التَّمْيِيزِ قَدْ تَنَاوَلَا:  
 ٢٢. إِذْ لَا يَصِحُّ النَّقْدُ حَالَ النَّقْدِ:  
 ٢٣. فِي كُلِّ أَجْزَاءِ الْقَبِيلِ الْوَاحِدِ  
 كَشَفْتَهُ عَنْ حَالٍ لَهُ خَبَرْتَهُ  
 تَمْيِيزُهَا: نَقْدُ الصَّحِيحِ السَّالِمِ  
 فَكُلُّهُ: بِالنَّقْدِ مَوْسُومٌ بِهِ  
 وَمَيِّزِ أَشْيَاءٍ؛ عُنُوا فَحَقِّقُوا  
 فِي وَضْعِهِمْ لِلنَّقْدِ لَفْظًا يُفْصِحُ  
 نِتَاجَ بَحْثِ عَالِمٍ، أَوْ مُشْتَغِلٍ  
 أَلْمَثَنُ وَالْإِسْنَادُ مَا تَقَابَلَا  
 إِلَّا بِإِعْمَالٍ مِّنَ الْمُنتَقِدِ:  
 لَوْلَاهُ مَا قَامَتْ حُظُوظُ الشَّاهِدِ<sup>(٢)</sup>

## ٢- فَصْلٌ: فِي تَقْسِيمَاتِ نَقْدِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (٢٣ بَيِّنًا)

٢٤. وَأَصْلُهَا الرَّئِيسُ مَا أَشْرْنَا  
 ٢٥. (فَخَارِجِي النَّقْدِ، دَاخِلِي)  
 ٢٦. (فَالْخَارِجِي)<sup>(٤)</sup>: شُرُوطُهُ مُشْتَهَرَةٌ  
 ٢٧. عَدَالَةٌ، وَالضَّبْطُ، دُو اتِّصَالِ  
 ٢٨. (وَالدَّخِلِي): دَاخِلِي كَاسْمِهِ  
 ٢٩. فَاعْرِضْ عَلَى الْأُصُولِ مَا اسْتَطَعْتَا  
 ٣٠. وَقَايسِ الصَّحِيحَ بِالْأَصَحِّ  
 إِلَيْهِ: بِالإِسْنَادِ جَرَّمْتَنَا  
 عَلَى الْوَلَا<sup>(٣)</sup> فِي ذِكْرِنَا سَوِيًّا  
 أَلْخَمْسَةُ الْعَلْيَاءِ وَالْمُحَرَّرَةُ  
 عَنِ الشُّدُودِ، وَالْخَفِيِّ خَالِي<sup>(٥)</sup>  
 فُحُوصُهُ فِي مَتْنِهِ وَرَسْمِهِ  
 شَرْعًا وَعَقْلًا؛ حَيْثَمَا سَبَرْنَا  
 وَقَارِنِ الْمَزِيدَ فَيَمَنُ يَلْجِي<sup>(٦)</sup>

(١) هو الليث بن المظفر الكناني: صاحب الخليل، وراوي كتاب العين أو كاتبه أو مكمله -على خلاف-. ينظر: كتاب العين (١١٨/٥).

(٢) أي: لولا إعمال المحدثين النظر في جميع أجزاء الشيء الواحد حال النقد والحكم: لما عدوا ما يشهد للحديث شاهداً بلفظه أو بمعناه.

(٣) (عَلَى الْوَلَا): الْوَلَاءُ: وَهُوَ التَّوَالِي وَالتَّاتِعُ؛ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِمُضَرَّةِ الْوَلَانِ.

(٤) (فَالْخَارِجِي): حُفِّتِ الْيَاءُ لِمُضَرَّةِ الْوَلَانِ.

(٥) أي: وخالٍ عن العلة الخفية التي تقدح في صحة سند الحديث ومثله.

(٦) لَحَى الْعَصَا يَلْجِي لَحْيًا: إِذَا قَسَرَ لِحَاءَهَا. وَمِنْ مَجَازِهِ: التَّقْصِي. ينظر: شمس العلوم للحميري (٦٠٢٢/٩). والمقصود: قارن ما يزيد في الروايات بمن يستقصيها.

٣١. فَكُلُّ مَا يُحِيلُ مَعْنَى: دَاخِلٌ فِيمَا مَضَى، وَالْأَضْطِرَابُ زَائِلٌ  
٣٢. بِذَا تَتَمُّ قِسْمَةٌ فِي الْأَوَّلِ  
٣٣. (تُصَحِّحُهُمْ يُقَابِلُ التَّفْسِيرَا)  
٣٤. (فَالأَوَّلُ): الْمَعْنَى بِاللُّغَاتِ  
٣٥. حَتَّى يَلُوحَ قَوْلُهُمْ: مُصَحَّفٌ  
٣٦. (وَأُطْلِقَ الثَّانِي): عَلَى التَّفْسِيرِ  
٣٧. فَسَّرَ: يَصُونُ اللَّفْظَ عَنْ غَرِيبِ  
٣٨. أَمَّا الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَعَانِي  
٣٩. دَلَالَةً، وَالْفَهْمُ، فَاسْتِنْبَاطُ  
٤٠. بِذَا تَتَمُّ قِسْمَةٌ فِي الثَّانِي  
٤١. (الأَوَّلُ<sup>(٣)</sup> الْمَذْكُورَ ذَا ابْتِدَاءٍ)  
٤٢. أَغْنَى: صَحِيحًا كُلَّ مَا تَضَمَّنَ  
٤٣. أَضْفَ لَهُ عَقِيبَ ذَا مُبَاشَرَةٍ:  
٤٤. حَتَّى يَصِحَّ حُكْمُنَا عَلَيْهِ  
٤٥. ثَلَاثَةٌ فِي الْقَسْمِ لَا وَلِيَجَهَ<sup>(٤)</sup>  
٤٦. مَا دُمْتَ قَدْ أَعْمَلْتَ مَا تَقَرَّرَا
- فِيمَا مَضَى، وَالْأَضْطِرَابُ زَائِلٌ  
فَاعْطِفْ عَلَيْهَا قِسْمَةً بِأَسَائِلِي  
نَقْدَانِ فِي مَتْنٍ بَدَا عَسِيرَا  
نَقْطًا وَشَكْلًا سَالِمَ الْهَنَاتِ<sup>(١)</sup>  
عَنْ ذَا بَدَا، وَصِنُوهُ: الْمُحَرَّفُ  
عَنَوَابِهِ: فَسَّرَيْنِ عَنْ تَحْرِيرِ  
حَتَّى يَصِيرَ وَاضِحَ الضَّرِيبِ<sup>(٢)</sup>  
وَحَاكِمِ السِّيَاقِ: فَسَّرُ ثَانِي  
بِعُدَّةِ الْأُصُولِ، وَاحْتِيَاطُ  
تَالِيهِ: (نَقْدُ الْمُحْتَوَى) يُعَانِي  
لِيَحْضَلَ الْقَبُولُ فِي الْجَلَاءِ  
لَا صِحَّةَ فِي نَفْسِهِ تُعَيَّنَ  
(الثَّانِي الْحَقِيقَ بِالْمُذَاكِرَةِ)  
فِي نَفْسِهِ .. مَصِيرُنَا إِلَيْهِ  
إِذْ تَسْتَوِي النُّقُودُ فِي النَّتِيجَةِ  
وَصُنْتَ مَا أَوْدَعْتَ فِي أَعْلَى الذُّرَى<sup>(٥)</sup>

(١) جمع هنة: السوء والشر والفساد. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٦/٦٨)، لسان العرب لابن منظور (٣٦٦/١٥).

(٢) فَعِيلٌ مِنَ الضَّرْبِ: المِثْلُ وَالنَّظِيرُ وَالشَّبِيه. ينظر: العين للخليل (٧/٣٢). والمعنى: حتى يُلْحَقَ بِمَعْنَى وَاضِحٍ يُشْبِهُهُ وَيَنْفِي غَرَابَتَهُ.

(٣) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٤) الْوَلِيَجَةُ: كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ لَيْسَ مِنْهُ. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢/٤٠٠)، تاج العروس للزبيدي (٦/٢٦٢).

(٥) الذُّرَى: الْأَعَالِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. ومنه: ذُرْوَةُ سَنَامِ الْبَعِيرِ. ينظر: المخصص لابن سيده (٤/٤٧٤)، المصباح المنير للفيومي (١/٢٠٨).

## ٣- فصل: في علاقة سند الحديث النبوي بمتنه (١٥ بيتاً)

٤٧. وَحَضَرُهَا فِي أَرْبَعٍ لَا يَخْرُجُ  
عَنْهَا حَدِيثُ الْقَوْمِ؛ وَالْمُسْتَنْتَجُ:  
٤٨. (كِلَاهِمَا قَدْ صَحَّ بِاتِّفَاقٍ)  
جَازَتْ بِهِ طَرِيقُ الْإِسْتِحْقَاقِ  
٤٩. أَوْ: (أَنْ يَكُونَا وَافِقًا فِي الضَّعْفِ)  
فَارْزُدُهُ، مَعَ <sup>(١)</sup> تَبْيِينِهِ بِالْوَصْفِ  
٥٠. أَوْ: (صَحَّ فِي الْإِسْنَادِ دُونَ الْمَتْنِ)  
فَالْمَتْنُ دُونَ الْإِحْتِجَاجِ مَثْنِي <sup>(٢)</sup>  
٥١. فَحِينَهَا نَقُولُ: هَذَا السَّنَدُ  
قَدْ صَحَّ؛ لَكِنْ مَتْنُهُ مُنْتَقَدُ  
٥٢. مِضْدَاقُهُ: تَوَسَّعَ أَطْلَقَهُ  
خَلِيلُهُمْ، وَشَيْخُهُ رَوَّاقُهُ <sup>(٣)</sup>  
٥٣. [يَقُولُ: مَعْلُولٌ صَحِيحٌ؛ كَالَّذِي  
يَقُولُ: صَحَّ مَعَ شُدُوزٍ احْتِزِّي] <sup>(٤)</sup>  
٥٤. أَوْ: (أَنْ يَصَحَّ مَتْنُهُ وَيَضْعُفَا  
إِسْنَادُهُ)؛ كَمَا (فِي صَلَاتِكَ الشِّفَاءُ) <sup>(٥)</sup>  
٥٥. فَحِينَهَا نَقُولُ قَوْلًا ضَافِيًا:  
فَلَيْسَ مَعْنَى مُسْتَقِيمٍ كَافِيًا  
٥٦. فِي حُكْمِنَا بِصِحَّةِ الْمَعْرُوزِ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ صَحَّ بِالنُّمُوِّ  
٥٧. هَذَا؛ وَإِنَّ الْحُكْمَ دُو تَنَاسُبِ  
بِالطَّرْدِ إِنْ حَاكَمْتَ لِلْمُنَاسِبِ  
٥٨. وَاسْتَشْنَيْنِ مُتُونَهُ الْمُعَلَّةِ  
مَعَ صِحَّةِ الْإِسْنَادِ، وَالتَّجَلَّةِ  
٥٩. مِنْ طَرْدِهِ <sup>(٦)</sup>؛ كَنَحْوِ: مَا إِنْ عَارَضَتْ  
أَدْلَى صَحِيحَةً تَضَافَرَتْ  
٦٠. مِثَالُهُ: كَأَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ  
مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَحَلِّ الْأَشْهَرِ

(١) (مع): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ.

(٢) من الاثني عشر: انعطاف الشيء؛ على الضد من استقامته واعتداله. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٢٨٢/٣٧).

(٣) أعني: أبا يعلى خليل بن عبد الله الخليلي -صاحب الإرشاد-، وشيخه أبا عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم -صاحب المستدرک-. ينظر: المنتخب من الإرشاد للخليلي (=المطبوع باسم الإرشاد) (١/١٦٠-١٦٥)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص (١١٩).

(٤) البيت رقم: (٢٠٧) من ألفية العراقي في علوم الحديث: (التبصرة والتذكرة).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٩٠٦٦) و(٩٢٤٠)، وابن ماجه في سننه برقم: (٣٤٥٨): كلاهما من طريق أبي المنذر ذؤاد بن علبه، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة مرفوعاً -في قصة الشاكي بطنه- بلفظ: (فَمُ فَصَلٌ؛ فَإِنْ فِي الصَّلَاةِ شِفَاءً). إسناده ضعيف، وإن كان معنى متنه صحيحاً.

(٦) بين هذا البيت وسابقه تضمين؛ أي: واستثنين -أيضاً- استحلالك اطراد الأحاديث المعلة صحيحة الأسانيد في الظاهر، بأن تحكم بصحتها.

٦١. مِنَ الْمُتُونِ دُونَ مَا تَنَبَّهَ أَوْ بِاخْتِصَارٍ، أَوْ رَوَى مَعْنَى بِهِ<sup>(١)</sup>

#### ٤- فَصْلٌ: فِي حَدِّ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (٧ آيَات)

٦٢. وَحَدُّهُ: عَرَضُ الْمُتُونِ كُلِّمَا  
٦٣. فِي ظَاهِرٍ يَحْوِلُ عَنْ قَبُولِهِ  
٦٤. عَلَى: أَصُولِ الشَّرْعِ، أَوْ: بِأُسُسٍ  
٦٥. كَذَا عَلَى: حَقِيقَةِ التَّارِيخِ  
٦٦. فَكُلُّ ذَا فِي مَتْنِهِ مُعْتَبَرٌ  
٦٧. إِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ عَنْ دِيَانَةِ  
٦٨. وَحَيْثَمَا يَأْتِيكَ مَتْنٌ مُشْكِلٌ:  
لَا حَ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الْمُدَمَّ مَا  
مِنْ عَالِمٍ يَسِيرٌ مَعَ حُصُولِهِ  
عَقْلِيَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَاحْتِرْسِ  
أَوْ: قَائِسِ الرَّسِيخِ بِالرَّسِيخِ  
شَرْطَ انضِبَاطِ السَّلَكِ<sup>(٢)</sup>؛ وَالْمَقَرَّرُ:  
مَعَ مُكْنَةِ فِي الْعِلْمِ وَالصِّيَانَةِ  
فَسَلِّ بِهِ حَبِيرَ نَقْدٍ يَعْقِلُ

#### ٥- فَصْلٌ: فِي أَسْبَابِ نَقْدِ الْمَتْنِ وَصِفَاتِ الْمَتْنِ الْمُتَّقَدِ (١١ بَيْتًا)

٦٩. (مُخَالَفٌ) (مُفَارِدٌ) (مُضْطَرِبٌ):  
٧٠. (إِلَى الْخِلَافِ): عَارِضُ الْأُصُولِ  
٧١. عَنِ النَّبِيِّ<sup>(٣)</sup>، أَوْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ  
٧٢. (وَالْفَرْدُ): كَيْفَ كَانَ جَا<sup>(٤)</sup> مُتَّصِفًا  
٧٣. (فَمُطْلَقٌ فِي مَتْنِهِ): لَا أَصْلَ لَهُ  
٧٤. مَحْفُوظُهُمْ<sup>(٦)</sup> عَنْهُ، وَعَنْهُ عَمَّا<sup>(٧)</sup>  
جَوَامِعُ الْأَسْبَابِ؛ (فَالْمُنْتَسِبُ  
كَظَاهِرِ الْمُزَانِ، أَوْ مَقْبُولًا  
أَوْ مَذْهَبِ الرُّوَاةِ لَمْ يُرَاعَا<sup>(٤)</sup>  
بِالْقَيْدِ، وَالْإِطْلَاقِ، أَوْ مُخْتَلِفًا  
(تَقْيِيدُهُ): عَنْ عَالِمٍ؛ فَأَبْطَلَهُ  
(وَحُلْفُهُ): تَفْصِيلُهُ مُهِمًّا

(١) كأن يقتصر بعض رواة الحديث على: عبارة شهيرة واردة في متنه، أو يختصره فيترك باقيه، أو يرويه بالمعنى.

(٢) السَّلَكُ - بفتح السين - إدخال شيء في شيء تسلكه فيه. أما بكسرهما: فالخيوط، واحدها: سِلَكَةٌ. ينظر: المحيط للمصاحب (١٨٥/٦).

(٣) (النَّبِيِّ): حُفِّتِ الْبَاءُ لِمُضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٤) الألف للإطلاق.

(٥) (جَا): جَاءَ؛ حُدِّثَ الْهَمْزَةُ لِمُضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٦) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٧) الألف للإطلاق؛ وأصلها: (عَمَّ)؛ أي: ذاع وانتشر.

٧٥. (وَالِاضْطِرَابُ): الْإِخْتِلَافُ وَقَعُ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عِدَّةٍ؛ وَالِدَّفَاعُ: فِي قُوَّةٍ مِّنْ غَيْرِ مَا تَدَاعَى<sup>(١)</sup> (وَالْقَلْبُ) (وَالِإِذْرَاجُ): مِنْ صِفَاتِهِ (وَوَاضِعُوهُ كَاذِبُونَ): لَمَقُوا<sup>(٢)</sup> فَأَنقَدُ بِهَا مُتُونٌ<sup>(٣)</sup> مُنكَرَاتٍ: ٧٦. تَقَارُبُ الْوُجُوهِ بِاتِّسَاعِ ٧٧. (فَالْوَهْمُ) (وَالنَّسْيَانُ): مِنْ رُؤَاتِهِ ٧٨. (وَالنَّسْخُ): فِيهِ وَقِعَ مُحَقَّقُ ٧٩. فَدُونِكَ الْأَسْبَابَ وَالصِّفَاتِ:

### ٦- فَضْلٌ: فِي عِلَاقَةِ نَقْدِ الْمَتَنِ بِعُلُومِ الْحَدِيثِ الْأُخْرَى (١٣ بَيْتًا)

٨٠. (رِوَايَةٌ دِرَايَةٌ): مَّحْوُطٌ ٨١. فَمِنْهُ: (لِلرَّجَالِ ثَمَّ عِلْقُ) ٨٢. بِمَا يُحِيلُ فِي الْمُتُونِ الْمَعْنَى ٨٣. فَقَدْ يَكُونُ نَمِيَهُ مَصْنُوعًا: ٨٤. وَمِنْهُ: (عِلْقُ بِاعْتِبَارِ النَّسْبَةِ) ٨٥. (فِي رَفْعِهِ)، (وَوَقْفِهِ)، (وَقَطْعِهِ) ٨٦. فِي<sup>(١)</sup> حَالٍ مَا فِي النَّفْسِ شَيْءٌ قَدْ وَقَعُ ٨٧. (مَنْسُوحُهُمْ)، (عَرِيَّهُمْ)، (مُخْتَلِفُ) ٨٨. وَمِنْهُ: (الِإِخْتِلَافُ دُوَ عِلَاقَةٍ) ٨٩. (شَوَادُّهَا)<sup>(٨)</sup>، (وَمُنْكَرٌ)، (مُضْطَرِبٌ) ٩٠. (تَضْحِيْفُهُمْ)، (تَحْرِيفُهُمْ) مُؤَوَّرٌ
- عَلَائِقِ الْمُتُونِ، وَالْمَنْوُطُ (عَدَالَةٌ)، (وَضَبْطَةٌ)، (وَالْحَدَقُ يَخْشَى الْإِلَهَ، حَافِظًا لِلْمَبْنَى (مَطْرُوحًا)، أَوْ (مَتْرُوكًا)، أَوْ (مَوْضُوعًا)<sup>(٤)</sup> فَالْمَتْنُ مَا زَنَمِيَهُ وَأَشْبَهَ وَمِنْهُ: (عِلْقُ يَعْتَنِي بِشَرْعِهِ)<sup>(٥)</sup> أَوْ (مُشْكِلٌ) دَافَعَتَهُ فَمَا انْدَفَعُ (وَلِلْمُنَاسَبَاتِ) كَيْمَا تَعْرِفُوا (زِيَادَةُ الْمُتُونِ بِالْوَتَاقَةِ)<sup>(٧)</sup> (وَمُدْرَجٌ)، (مُعَلَّلٌ)، (مُنْقَلِبٌ) وَمِنْهُ: (لِلتَّعْدَادِ عِلْقُ يُؤَوَّرُ

(١) أصله: أن يدعوا القوم بعضهم بعضًا، ثم استعمل في المجازات. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٢٦٢/١٤). والمعنى: تقاربها أو تساويها من غير غلبة.

(٢) لَفَّقَ الْكَلَامَ تَلْفِيْقًا: زخرفه وموَّهه بالأباطيل والأكاذيب. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٣٦١/٢٦).

(٣) (مُتُونٌ): مُتُونًا؛ لم تُتَوَّنْ لضرورة الوزن.

(٤) (أَوْ، أَوْ): وَصِلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ فِيهِمَا لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٥) أعني: يفقهه وما يُسْتَبْطِ مِنْهُ.

(٦) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٧) أعني: زيادات الثقات في متون الأحاديث.

(٨) (شَوَادُّهَا): شَوَادُّهَا؛ تَرِكَ تَشْدِيدَ الذَّالِ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

٩١. (تَوَاتُرُ)، (وَعَكْسُهُ)، (وَالتَّابِعُ) (وَشَاهِدٌ) عَنِ الَّذِي يُضَارِعُ  
٩٢. وَجَلُّهَا لَوْلَا الْمُتُونُ مَا عَرَفَ تَمْيِيزَهَا النُّقَادُ مَيِّزَ الْمُصْطَرَفِ<sup>(١)</sup>

### ٧- فِصْلٌ: فِي مَقَائِسِ نَقْدِ مُتُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَاعْتِبَارَاتِهَا (١٩ بَيْتًا)

٩٣. وَأَطْلَقُوا الْمَقْيَاسَ لِلْمَعْيَارِ وَحَدَّدُوا الْمَقْيَاسَ فِي الْمَقْدَارِ  
٩٤. وَحَاكَمُوهُ لِلْأُصُولِ كُلِّمَا مُسْتَشْكَلٌ أَوْ دَى<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ<sup>(٣)</sup> رَبِّمَا  
٩٥. فَتَقَيَّسُوا الْمُتُونَ بِالْكِتَابِ: كَعُمُرِ ذُنْيَانَا مِنَ الْحِقَابِ<sup>(٤)</sup>  
٩٦. وَأَوَّلَ الْمُتُونِ مَعَ آخِرِهَا: كِرَاهَةَ اللَّقَالِ الْمُحْتَضِرِهَا<sup>(٥)</sup>  
٩٧. وَمَتْنَهُمْ عَلَى الْمُتُونِ جَرِيًا: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًا<sup>(٦)</sup>  
٩٨. وَالْمَتْنُ بِالْإِجْمَاعِ جَاءَ أَقْيَسًا: لِذَيْنِهِ قَدْ بَاعَ حُرًّا أَفْلَسًا<sup>(٧)</sup>  
٩٩. أَوْ خَالَفَتْ مُتُونُهُمْ مَعْلُومًا: مَنْ يَحْمِلِ اسْمًا يُبْقِيهِ مَعْصُومًا<sup>(٨)</sup>

(١) الْمُصْطَرَفُ: الْمُحْتَرَفُ الْبَارِعُ الْكَسُوبُ. يَنْظُرُ: التَّلْخِصُ لِأَبِي هَلَالِ الْعَسْكَرِيِّ ص (١٠٦).

(٢) أَوْ دَى الشَّيْءُ يُودَى إِيدَاءً؛ إِذَا هَلَكَ وَتَلَفَ. وَأَوْ دَى بِالشَّيْءِ: ذَهَبَ بِهِ وَأَهْلَكَه. يَنْظُرُ: جَمَهْرَةُ اللُّغَةِ لِابْنِ دَرِيدٍ (٢٣٣/١).

(٣) عَنْ لِي الشَّيْءُ يَعْجَنُ وَيَعْجَنُ: إِذَا عَرَّضَ. يَنْظُرُ: مَقَائِسِ اللُّغَةِ لِابْنِ فَارَسٍ (١٩/٤)، لِسَانَ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ (٢٩٠/١٣).

(٤) حَدِيثٌ مَقْدَارِ الدُّنْيَا، وَأَنَّهَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ، وَنَحْنُ فِي الْأَلْفِ السَّابِعَةِ: مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ الْقُرْآنِ بِنَفْيِ عِلْمِ انْتِهَائِهَا عَنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا اللَّهَ ﷻ.

(٥) فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ: (٤٨٤٧): أَثْبَتَتْ عَائِشَةُ ﷺ مَا يَرَوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ مِنْ حَدِيثٍ: (وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ)؛ ثُمَّ نَقَدَتْ فَهَمَّ الْحَدِيثَ بِعَرَضِهِ عَلَى آخِرِهِ؛ فَقَالَتْ: (قَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ وَلَيْسَ بِالَّذِي تَذَهَبُ إِلَيْهِ؛ وَلَكِنْ إِذَا شَخَّصَ الْبَصْرُ، وَحَشَرَ الصَّدْرُ...). قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَنْهَاجِ شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٤٧/٩): (هَذَا الْحَدِيثُ يُفَسِّرُ آخِرَهُ أَوْلَهُ، وَيَبِينُ الْمُرَادَ بِبَاقِي الْأَحَادِيثِ الْمَطْلُوقَةِ).

(٦) عَرَضُوا حَدِيثَ حَذِيفَةَ ﷺ فِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ بِرَقْمٍ: (٩٨٦) - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ - قَالَ: (إِذَا مِتُّ فَلَا تُؤَذِّنُوا بِي، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًا؛ فَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ) عَلَى أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ فِي ثُبُوتِ نَعْيِهِ ﷺ النَّجَاشِيِّ، وَزَيْدًا، وَجَعْفَرًا، وَابْنَ رَوَاحَةَ.

(٧) عَرَضُوا حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى لِابْنِ أَبِي عَرَبٍ بِرَقْمٍ: (٩٨٦): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ حُرًّا أَفْلَسًا فِي ذَيْنِهِ) عَلَى كَوْنِ بَيْعِ الْحُرِّ بَاطِلًا بِالْإِجْمَاعِ.

(٨) حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ فِي الْفَرْدُوسِ لِلدَّيْلَمِيِّ بِرَقْمٍ: (٨٨٣٧): (يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: أَلَيْتُ عَلَى نَفْسِي أَلَّا يَدْخُلَ النَّارَ مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدٌ وَمُحَمَّدٌ) مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ النَّارَ لَا يُجَاوِزُ مِنْهَا بِالْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ، وَإِنَّمَا النِّجَاتُ مِنْهَا بِالْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. يَنْظُرُ: الْمَنَارُ الْمَنِيْفُ لِابْنِ الْقَيْمِ ص (٥٧).



١٠٠. وَمُسْتَحِيلُ الْعَقْلِ رَدَّ نَفْسَهُ: كَالْحَيْلِ أَجْرَاهَا فَأَنْشَأَ نَفْسَهُ<sup>(١)</sup>
١٠١. تَكْذِيبُهُ لِلْحَسِّ، وَالْمُرَاقِبَةِ: كَعَطْسِهِ رِوَايَةً، وَالْقَهْقَبَةَ<sup>(٢)</sup>
١٠٢. أَوْ خَالَفَ التَّارِيخَ، وَالْوَقَائِعَا: تَعَلَّقُ الْإِسْرَاءَ جَاءَ خَادِعًا<sup>(٣)</sup>
١٠٣. رَكِيكُهُ الْأَلْفَاظِ، أَوْ مَعْنَاهَا: بِحُلَّةٍ مَعْجُونَةٍ حَلَاهَا<sup>(٤)</sup>
١٠٤. [وَمَا بِهِ وَعَدُّ عَظِيمٍ، أَوْ وَعِيدٌ عَلَى حَقِيرٍ، وَصَغِيرَةٌ شَدِيدٌ]<sup>(٥)</sup>
١٠٥. مَنْ صَامَ يَوْمًا أَجْرُهُ كَأَلْفٍ وَتُومٌ جُمُعَةٌ هَوَى فِي الْحَتْفِ<sup>(٦)</sup>
١٠٦. أَوْ صَحَّ عَنْ رَأْيِهِ مَا يُخَالِفُهُ: رِوَايَةُ الدَّوْسِيِّ مَسْحًا مُتْلِفُهُ<sup>(٧)</sup>

(١) (فَأَنْشَأَ): فَأَنْشَأَ مِنَ الْإِنْشَاءِ؛ أَبَدَكَ الهمزة ألفاً لضرورة الوزن.

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إِنَّ اللَّهَ سَخَّرَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ، ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا). قال ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٠٥): (هذا حديث لا يُشْك في وضعه، وما وَضَع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها؛ إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه).

(٣) الْقَهْقَب - بالتخفيف - كالكهكب: الباذنجان. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ٢٦٤)، تاج العروس للزبيدي (٤/ ٩٢). وأعني بالمراقبة: المشاهدة. حديث: (الْبَاذِنِجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ) مخالف للمشاهدة؛ فلو أكله لكثير من الأمراض لم يزد لها إلا شدة. وحديث: (إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْحَدِيثِ فَهُوَ دَلِيلٌ صَدِيقِهِ) مخالف للحس؛ لأننا نشاهد العطاس، والكذب يعمل عمله. ينظر: المنار المنيف لابن القيم ص (٥١).

(٤) حديث سعد بن مالك رضي الله عنه في المستدرک للحاكم برقم: (٤٧٣٨): (أَتَانِي جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِسَفَرٍ جَلَّةٍ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَكَلْتَهَا لَيْلَةَ أُسْرِي بِي، فَعَلَقْتُ حَدِيحَةً بِفَاطِمَةَ، فَكُنْتُ إِذَا اسْتَقْتُ إِلَى رَائِحَةِ الْجَنَّةِ شَمِمْتُ رَقَبَةَ فَاطِمَةَ). قال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٤): (وقد علم الصبيان أن جبريل لم يهبط على نبينا إلا بعد مولد فاطمة بمدة).

(٥) حديث علي رضي الله عنه في تاريخ دمشق لابن عساكر برقم: (١٤١٠): (تَحَشَّرُ ابْنَتِي فَاطِمَةَ وَعَلَيْهَا حُلَّةٌ قَدْ عَجِنَتْ بِمَاءِ الْحَيَوَانِ، فَيَنْظُرُ الْخَلَائِقُ إِلَيْهَا فَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهَا، وَتُكْسَى أَيْضًا أَلْفَ حُلَّةٍ مِنَ حُلَلِ الْجَنَّةِ، مَكْتُوبٌ عَلَى كُلِّ حُلَّةٍ بِحَطِّ أَحْضَرَ: (أَدْخِلُوا ابْنَةَ نَبِيِّ الْجَنَّةِ عَلَى أَحْسَنِ صُورَةٍ وَأَحْسَنِ الْكَرَامَةِ وَأَحْسَنِ الْمَنْظَرِ)؛ فَتُزَفُّ إِلَى الْجَنَّةِ كَمَا تُزَفُّ الْعُرُوسُ، وَتُتَوَّجُ بِتَاجِ الْعِزِّ، وَيَكُونُ مَعَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ جَارِيَةٍ حُورِيَّةٍ عَيْنِيَّةٍ، فِي يَدِ كُلِّ جَارِيَةٍ ...). قال ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٣٩٨): (وهو ركيك اللفظ). وينظر: الزيادات على الموضوعات للسيوطي (٢/ ٦٤٠).

(٦) البيت رقم: (٢٥٥) من ألفية السيوطي في علوم الحديث: (نظم الدرر).

(٧) حديث: (مَنْ صَامَ يَوْمًا كَانَ كَأَجْرِ أَلْفِ حَاجٍّ وَأَلْفِ مُعْتَمِرٍ، وَكَانَ لَهُ تَوَابٌ أَيُّوبَ) فيه إفراط في الوعد العظيم على الفعل القليل، وحديث: (مَنْ أَكَلَ الثُّومَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؛ فَلَيْسَ فِيهِ نَارٌ سَبْعِينَ خَرِيفًا) فيه إفراط في الوعيد الشديد على الأمر الصغير. وينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراقي (٧/ ١).

(٨) يُتْلَفُ المتن ويُعْلَهُ إذا جاء حديث في المسح على الخفين من رواية أبي هريرة رضي الله عنه. قال مسلم في التمييز ص (٢٠٩): (وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين). وقال الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٦٩): (وقد ضعف الدارقطني في علله كل ما روي عن أبي هريرة في المسح). ينظر: العلل للدارقطني (٤/ ٢١٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٥٨).

١٠٧. أَوْ وَاحِدٌ مُنْفَرِدٌ فِي حَضْرَةٍ: هَذَا وَصِيِّي رَاجِعًا مِّنْ حَجَّةٍ<sup>(١)</sup>  
 ١٠٨. وَجُودُهُ مُدَوَّنٌ: مُعْتَبَرٌ تَعْبِيرُهُمْ فِي بَابَةِ<sup>(٢)</sup>: مُحَرَّرٌ  
 ١٠٩. بِ (لَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ) أَمْثَلُ: الْخِضْرُ، وَالْحِنَاءُ، بَلَّةُ الْعَقْلِ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>  
 ١١٠. وَبَعْضُهُمْ بَعْدَهُ مِقْيَاسًا: إِنْ عَارَضْتَ مُتُونَهُمْ قِيَاسًا  
 ١١١. أَوْ خَالَفْتَ أَعْمَالَ أَهْلِ يَثْرِبِ جُمُهورَهُمْ تَوَازُّنًا<sup>(٥)</sup>؛ عَرَضًا هَبِ  
 ١١٢. فَقَدْ يَجِيءُ نَقْدُهُمْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فِي وَاحِدٍ؛ بِلَا مِرَا<sup>(٦)</sup>

### ٨- فَضْلٌ: فِي نَقْدِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لِمُتُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ (٤٤ بَيْتًا)

١١٣. قَدْ أَنْتَقَى فِي جِلِيلِهِمْ نَقْدُ السَّنَدِ -أَعْنِي: الصَّحَابَ- كَوْنَهُمْ أَهْلُ الرَّشْدِ<sup>(٧)</sup>  
 ١١٤. وَكَوْنَهُ -أَعْنِي: النَّبِيَّ- حَيًّا عَادُوا إِلَيْهِ، اسْتَوْضَحُوا خَفِيًّا

(١) قال ابن القيم في المنار المنيف ص (٥٧): (ومنها: أن يدعى على النبي أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه: أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب ﷺ بمحضر من الصحابة كلهم - وهم راجعون من حجة الوداع - فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: (هَذَا وَصِيِّي وَأَخِي وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي؛ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا) ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته).

(٢) البابة عند العرب: الوجه الذي يُراد وَيُصْلَح. وهي في الحدود والحساب ونحوه: الغاية. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤٣٨/١٥).

(٣) يصح إعراب ما بعد (بله) مرفوعًا: على أنها اسمٌ مرادفٌ لكيف الاستفهامية، مبنيٌّ على الفتح في محل رفع خبرٍ مقدم، وما بعدها مبتدأٌ مؤخر. ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٩٩/٣)، حاشية الصبان عليه (٣٠٢/٣).

(٤) الخِضْرُ لغةٌ صحيحةٌ في الخِضْر -ككِيدٍ وَكَيْدٍ-؛ وهي أفصح. ينظر: الصحاح للجوهري (٦٤٨/٢). وأحاديث الخِضْر والحِنَاء والعقل لا يصح منها شيءٌ. ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (٥٦-٥٥/٣)، المنار المنيف لابن القيم ص (٦٦-٦٧) و(١٣١)، تذكرة الموضوعات للفتني ص (٢٨).

(٥) هذه المقاييس الثلاثة مختلفٌ فيها؛ وهي: عرض المتن على القياس، وعرضه على عمل أهل المدينة، وعرضه على العمل المتوارث لدى جمهور الأمة.

(٦) (بِلَا مِرَا): بِلَا مِرَاءٍ؛ وهو الجدال. أي: قد يستعمل الناقد أكثر من مقياسٍ واحدٍ في نقده متن الحديث الواحد.

(٧) أي: على عدالتهم بتعديل الله ﷻ لهم، ورضاه ورضاه نبيه ﷺ عنهم؛ فهم في غاية التقوى والصدق والأمانة والاحتياط.

١١٥. فَذَا أَبُو بَكْرٍ <sup>(١)</sup>، وَهَذِي عَائِشَةُ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَفْتَتُوا مُسْتَوْثِقِينَ رَائِشَهُ <sup>(٣)</sup>  
 ١١٦. وَبِتَمَامِ الضُّبِّ مُعْظَمٍ وَوَصْفٍ وَنَزَرَهُمْ قَدْ رُوجِعُوا حَتَّى كُشِفَ <sup>(٤)</sup>  
 ١١٧. نَاهِيكَ أَنَّ مُصْطَفَانَا نَوَّهَا: بِالْمَتَنِ حِفْظًا <sup>(٥)</sup>، وَضَعَهُ قَدْ نَبَّهَا <sup>(٦)</sup>  
 ١١٨. فَاسْتَبْطَنُوا عِلْمَ الْعُلُومِ مِنْهَا: نَقَدَ الْمُتُونِ <sup>(٧)</sup>؛ حَيْثُ جَاءَ أَوْلَا <sup>(٨)</sup>  
 ١١٩. وَهُمْ مَعَ الْمُتُونِ زُمَرَتَيْنِ: (تَوَقَّفُوا)، (وَأَعْمَلُوا رَجَلَيْنِ)  
 ١٢٠. (فَوَاقِفٌ): مُسْتَمْسِكٌ بِظَاهِرٍ نَصِّ الْمُتُونِ؛ دُونَ مَا تَكَاتُرِ

(١) أخرج أبو داود في سننه برقم: (٢٨٩٤) من حديث قبصة بن ذؤيب: جَاءَتْ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا؟. فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَرْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ؛ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعْبَةَ: (حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ). فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟. فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعْبَةَ؛ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ. قال الأرنؤوط: (حديث صحيح).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه برقم: (١٠٣) عن ابن أبي مليكة: (أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ؛ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ).

(٣) يقال: أمر راوش ورائش؛ أي: ضعيف هزيل يحتاج تقوية؛ شبه بالريش: لضعفه وخفته. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٦/٣١٠)، تاج العروس للزبيدي (١٧/٢٣٢). والمقصود: مستوثقين ما يظنون ضعف صدوره عن النبي ﷺ.

(٤) نحو: حديث الاستئذان ثلاثاً بين أبي موسى وعمر -رضي الله عنهما- في الصحيحين البخاري برقم: (٦٢٤٥) ومسلم برقم: (٢١٥٣): (إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ؛ فَلْيَرْجِعْ) فقال عمر: (وَاللَّهِ لَتَقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْتِيَّةً). ونحو: حديث القضاء في السَّقَطِ بين عمر والمغيرة -رضي الله عنهما- في الصحيحين البخاري برقم: (٦٩٠٧) ومسلم برقم: (١٦٨٩): (سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بَعْرَةَ؛ عَبْدٌ أَوْ أُمِّيَّةٌ) فقال عمر: (أَنْتِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا).

(٥) كما في حديث البراء ﷺ في الصحيحين البخاري برقم: (٢٤٧) ومسلم برقم: (٢٧١٠) في دعاء الاضطجاع للنوم: قال: فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ؛ قُلْتُ: وَرَسُولِكَ. قَالَ ﷺ: (لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسَلْتَ)، واللفظ للبخاري.

(٦) أخرج أحمد في مسنده برقم: (١٦٠٥٨) و(٢٣٦٠٦): عن أبي حميد وأبي أسيد -رضي الله عنهما-: أن النبي ﷺ قال: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبِكُمْ، وَتَلِينَ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ: فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ. وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَنْكِرُهُ قُلُوبِكُمْ، وَتَنْفِرُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ: فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ). قال الأرنؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

(٧) بدل من: (علم العلوم).

(٨) استبتن الشيء: سار في بطنه ووسطه؛ فعرف باطنه وكُنْهه. ينظر: شمس العلوم للحميري (١/٥٦٢)، تاج العروس للزبيدي (٣٤/٢٦٣). والمعنى: أن نقد المتن أول علوم الحديث وجوداً، وهو الذي اعتمد عليه الصحابة ﷺ في نقد الحديث واستبتنوه: لأن نقد الإسناد لم يكن قد وُجِدَ بعد، ولأنهم على تمام العدالة، ومعظمهم على تمام الضبط، ومن خف ضبطه منهم أو وهم روجع: فصَحَّ حديثه.

١٢١. مِمَّا <sup>(١)</sup> يَجُوزُ فِي الْحَجِّي تَأْوِيلُهُ <sup>(٢)</sup> أَوْ كَانَ مَقْبُولًا لَهُ تَعْلِيلُهُ <sup>(٣)</sup>  
 ١٢٢. فَمِنْهُمْ: عِمْرَانُ <sup>(٤)</sup> وَالِدُّوسِيُّ  
 ١٢٣. فِي آخِرِينَ: مَا نَعِينَنَّا نَقْدًا  
 ١٢٤. مُغَاضِبًا عِمْرَانُ مِنْ بُشَيْرٍ  
 ١٢٥. وَذَا أَبُو هُرَيْرَةَ <sup>(٧)</sup> فِي: الطَّيْرَةَ <sup>(٨)</sup> وَضُوءِ نَارٍ <sup>(٩)</sup>، ابْنِ الزَّنَا <sup>(١٠)</sup> مُدَّكِرَهُ <sup>(٦)</sup>

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) الحجِّي - مقصور - العقل. والجمع: الأحجاء. ينظر: المحيط للصاحب (٣/١٤٠)، لسان العرب لابن منظور (١٤/١٦٦).

(٣) يعني: يتوقفون عن نقد متون الأحاديث، ولا يكثرون من تأويلها وتعليلها، وإن احتملت محملاً صحيحاً مقبولاً عقلاً.

(٤) ابن حُصَيْنٍ الخزاعي رضي الله عنه.

(٥) عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) في الصحيحين البخاري برقم: (٦١١٧) ومسلم برقم: (٣٧) - واللفظ لمسلم - كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ - وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ - فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ)، قَالَ: أَوْ قَالَ: (الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ). فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ - أَوْ الْحِكْمَةِ - أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارًا لِلَّهِ، وَمِنْهُ ضَعْفٌ. قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَى أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ. قَالَ: فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَأَعَادَ بُشَيْرٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ. قَالَ: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنَّا يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

(٧) (أَبُو هُرَيْرَةَ): صُرِفَ لضرورة الوزن.

(٨) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن حديث الطيرة ويمنع عرضه وتأويله = ما جعل عائشة رضي الله عنها ترد عليه. أخرج أحمد في مسنده برقم: (٢٦٠٣٤) و(٢٦٠٨٨): عَنْ أَبِي حَسَّانِ الْأَعْرَجِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا عَلَى عَائِشَةَ فَقَالَا: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: (إِنَّمَا الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالذَّابَّةُ، وَالِدَارُ). قَالَ: فَطَارَتْ شِقَّةٌ مِنْهَا فِي السَّمَاءِ، وَشِقَّةٌ فِي الْأَرْضِ. فَقَالَتْ: وَالَّذِي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ مَا هَكَذَا كَانَ يَقُولُ، وَلَكِنْ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: (كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ وَالِدَارِ وَالذَّابَّةُ). ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ...﴾ [سورة الحديد، ٢٢].

(٩) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن الوضوء مما مست النار: حيث روي يتوضأ في المسجد من أثوار أقطب كما في صحيح مسلم برقم: (٣٥٢) وقال: لَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: (تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ) = ما جعل ابن عباس - رضي الله عنهما - يرد عليه. أخرج الترمذي في جامعه برقم: (٧٩): فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنْتَوَضَّأُ مِنَ الدُّهْنِ؟ أَنْتَوَضَّأُ مِنَ الْحَمِيمِ؟. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَلا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا.

(١٠) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن ولد الزنا شر الثلاثة - أي: أشر من أبيه، أو تجسد الشر ثلاثته فيه - ، فيما أخرج أبو داود في سننه برقم: (٣٩٦٣): قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ). وَقَالَ: (لَأَنَّ أُمَّعَ بَسُوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَكَدَّ زَيْتِيَّةً). قَالَ الْأَرْنَؤُوطُ: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ) = ما جعل بعض الصحابة رضي الله عنهم يردون عليه. قال جمال الدين المَلْطِيُّ في المعْتَصِرِ مِنَ الْمُخْتَصِرِ (٧١/٢): (وَقِيلَ لِابْنِ عَمْرِو: يَقُولُونَ: (وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ)؛ فَقَالَ: بَلْ هُوَ خَيْرُ الثَّلَاثَةِ. وَقَدْ أُعْتِقَ عَمْرٌ عَيْدًا مِنْ أَوْلَادِ الزَّنَا... وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ بَلَّغَهَا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: (وَلَدُ الزَّانَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ)؛

١٢٦. وَمَتْنُهُمْ: أَمْوَاتُنَا تُعَذَّبُ لَمَّا رَأَى ابْنُ عُمَرَ <sup>(١)</sup> مَنْ نَحَبُوا <sup>(٢)</sup>  
 بِعَرَضِهِ عَلَى الْكِتَابِ حَالًا  
 ١٢٧. (وَالزُّمْرَةُ الْأُخْرَى): تَرَى إِعْمَالًا  
 ١٢٨. إِنْ نَمَّ إِشْكَالٌ، خَلَا تَأْوِيلًا  
 ١٢٩. فَمِنْهُمْ: الْأُمُّ الرَّوْمُ <sup>(٤)</sup> عَائِشَةُ  
 ١٣٠. فِي جَمْعٍ نَقَدَهَا الْوَفِيرِ <sup>(٥)</sup>؛ أَمْسَى  
 ١٣١. وَمِنْهُمْ: الْحَطَّابُ مِمَّنْ بَرُّوا  
 ١٣٢. عَلَيْنَا أَبُو تُرَابٍ، وَابْنُ أُمِّ  
 ١٣٣. فَأَمَّنَا نَاقِدَةً مُتُونًا  
 مَسَالِكًا، فَوَاعِدًا، وَأَسَا  
 وَالْهَاشِمِيُّ التَّرْجَمَانُ الْحَبْرُ <sup>(٦)</sup>  
 هُدْلِينَا مُبَشَّرٌ <sup>(٧)</sup>، وَعَيْرُهُمْ  
 مَذْكُورَةٌ فِيمَا مَضَى عَزِينَا <sup>(٨)</sup>

فقلت: يرحم الله أبا هريرة، أساء سمعًا فأساء إجابة؛ إنما كان هذا في رجل يؤذي رسول الله ﷺ؛ فقال: أما إنه مع أبيه: ولد زنا؛ هو شر الثلاثة).

(١) (ابن عمر): صُرف لضرورة الوزن.

(٢) كان ﷺ يتمسك بظاهر متن حديث تعذيب الميت ببيكاء أهله عليه: ففي الصحيحين البخاري برقم: (١٢٨٦) ومسلم برقم: (٩٢٨) - واللفظ للبخاري - عن ابن أبي مليكة قال: تُوِّفِتْ ابْنَةُ لِعُثْمَانَ ﷺ بِمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِشَهَدَتِهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ لِعُمَرَ وَبْنِ عَثْمَانَ: أَلَا تَنْهَى عَنِ الْبَيْكَاءِ؛ فَإِنْ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ السَّمِيْتَ لَيُعَذَّبُ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) = مَا جَعَلَ عَائِشَةَ ﷺ تَرُدُّ عَلَيْهِ. فِي الصَّحِيحَيْنِ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم: (٣٩٧٨) وَمُسْلِمٌ بِرَقْم: (٩٣٢) - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ -: عِنْدَ عَرُودٍ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ عَائِشَةَ ﷺ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: (إِنَّ السَّمِيْتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ)؛ فَقَالَتْ: وَهَلْ. إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِحَاطَتَيْهِ وَذَنْبِهِ، وَإِنْ أَهْلُهُ لَيَكُونُ عَلَيْهِ الْآنَ). قَالَتْ: وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلْبِ، وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ: (إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ). إِنَّمَا قَالَ: (إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ). ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [سورة النمل، ٨٠]، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنَ فِي الْقُبُورِ﴾ [سورة فاطر، ٢٢]. يَقُولُ: حِينَ تَبَوَّؤُوا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ.

(٣) (للنبي): خُفِّفَتِ الْبَاءُ لضرورة الوزن.

(٤) يقال: أُمُّ رُوْمٌ؛ إِذَا كَانَتْ حَانِيَةً عَلَى الْوَلَدِ، رَفِيْقَةً عِنْدَ رِضَاعِهَا. يَنْظُرُ: تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزَّيْدِيِّ (٢١٠/٣٢).

(٥) نحو: كِتَابُ الْإِجَابَةِ لِبَدْرِ الدِّينِ الزَّرْكَشِيِّ الَّذِي أَهْدَاهُ لِبِرْهَانَ الدِّينِ ابْنِ جَمَاعَةَ، وَأَصْلُهُ لِأَبِي مَنْصُورِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّيْخِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَدْ سَمِيَ كِتَابَهُ: رَدُّ الْعُقُولِ الطَّائِثَةِ. وَنَحْوُ: كِتَابِ عَيْنِ الْإِصَابَةِ لِحَلَالِ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ؛ خِلَا الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ الْمَعَاصِرَةِ الْمُفْرَدَةِ لِنَقُودِهَا.

(٦) عبد الله بن عباس ﷺ.

(٧) عبد الله بن مسعود الهذلي ﷺ.

(٨) أي: متفرقة فيما سبق؛ نحو: البيت: (٩٦) نَقَدْتُ عَلَى أَبِي هَرِيرَةَ ﷺ مَتْنَ حَدِيثِ كِرَاهَةِ لِقَاءِ اللَّهِ ﷻ، وَالْبَيْتِ: (١٢٥) نَقَدْتُ عَلَيْهِ مَتْنَ حَدِيثِ الطَّيْرَةِ، وَمَتْنَ حَدِيثِ وَلَدِ الزَّانَا، وَالْبَيْتِ: (١٢٦) نَقَدْتُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ ﷺ مَتْنَ حَدِيثِ تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَلِتَنْظُرَ حَوَاشِيَهَا.

١٣٤. وَمَتْنٌ: زُوِيَةَ النَّبِيِّ رَبَّهُ<sup>(١)</sup> وَكَفَنَ مِنْ حَبْرَةٍ فَاشْتَبَهَهَا<sup>(٢)</sup>  
 ١٣٥. وَكَالْنَسَاءِ<sup>(٣)</sup> فِي الْقَطْعِ لِلصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup> وَكَالْوُضُوِّ<sup>(٥)</sup> لِحَامِلِي الْأَمْوَاتِ<sup>(٦)</sup>  
 ١٣٦. وَذَا عُمَرُ<sup>(٧)</sup> فِي مَتْنِهِمْ: لَا سَكْنَى<sup>(٨)</sup> وَذَا عَلِيٌّ لِالْأَشْجَعِيِّ تَعْنَى<sup>(٩)</sup>

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٤٥٧٤): عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها: يَا أُمَّتَاهُ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ فَفَّ شِعْرِي مِمَّا قُلْتُ!؛ أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَنْ حَدَّثَكَ هُنَّ فَقَدْ كَذَبَ؟ مَنْ حَدَّثَكَ أَنْ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ؛ ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام، ١٠٣]؛ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [سورة الشورى، ٥١].

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٩٤١): عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: كُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحْوَلِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ؛ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ؛ أَمَا الْحُلَّةُ: فَإِنَّمَا شَبَّهَ عَلَى النَّاسِ فِيهَا أَنَّهُمَا اشْتَرَبَتْ لَهُ لِيَكْفِنَ فِيهَا؛ فَتَرَكْتُ الْحُلَّةَ، وَكُفِنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحْوَلِيَّةٍ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْإِجَابَةِ ص (٩٣): (رَوَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كُفِنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحْوَلِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ؛ أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السَّيْتِيُّ فِي كِتَابِهِمْ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ بَيَّنَّتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها أَنَّ الْإِشْتِبَاهَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهَا). وَيَنْظُرُ: السَّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٣/ ٥٦١-٥٦٢).

(٣) (وَكَالْنَسَاءِ): وَكَالْنَسَاءِ؛ حُدِّفَتِ الْهَمْزَةُ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٤) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٤٩٢) وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٢٧٠) -وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ-: عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ؛ فَقَالَتْ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكِلَابِ! وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي، وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةٌ؛ فَتَبَدُّوا لِي الْحَاجَةَ فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم؛ فَأَنْسَلَ مِنْ عِنْدِ رَجُلَيْهِ.

(٥) (وَكَالْوُضُوِّ): وَكَالْوُضُوِّ؛ حُدِّفَتِ الْهَمْزَةُ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٦) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ بِرَقْمٍ: (٣١٦٢) وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ بِرَقْمٍ: (٩٨٦٢): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ عَسَلَ مَيْتًا، فَلْيَعْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ). قَالَ الْأَرْنَؤُوطُ: (رَجَالَهُ ثَقَاتٌ رَجَالُ الشَّيْخِينَ، غَيْرُ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوَامَةِ صَدُوقٌ كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا وَوَقْفِهِ). قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْإِجَابَةِ ص (١٢٢): (فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (أَوْ نَجَسَ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ؟) وَمَا عَلَى رَجُلٍ لَوْ حَمَلَ عَوْدًا!). وَاعْلَمْ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ رَوَوْا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ الْوَضُوءَ مِنْ حَمَلِهِ؛ مِنْهُمْ: عَائِشَةُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمِنْهُمْ: حَذِيفَةُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ وَهُوَ يَقْوَى إِنْكَارَ عَائِشَةَ؛ لَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ). وَيَنْظُرُ: السَّنَنِ الْكَبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (١/ ٤٤٨-٤٥٢).

(٧) (وَذَا عُمَرُ): شَكَّنَتْ الرَّاءَ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٨) أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ بِرَقْمٍ: (١١٨٠): عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَا سَكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ). قَالَ مُغْبِرَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِأَبِي رَاهِمٍ؛ فَقَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَا نَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنا صلى الله عليه وسلم لِقَوْلِ امْرَأَةٍ؛ لَا تُدْرِي أَحْفَظْتُ أَمْ نَسِيتُ؟! وَكَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةَ. وَقَالَ عَقْبِيهِ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ). فَرَدَّ عُمَرُ حَدِيثَ فَاطِمَةَ لَهَا خَالَفَ صَرِيحَ الْقُرْآنِ فِي اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [سورة الطلاق، ١] يدلُّ أَنَّ الْمَعْتَدَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا.

(٩) (وَذَا عَلِيٌّ لِالْأَشْجَعِيِّ): حُفِّقَتِ الْيَاءُ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

(١٠) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ بِرَقْمٍ: (٢١١٦) وَالتِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ بِرَقْمٍ: (١١٤٥) وَالنَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ الصَّغْرَى بِرَقْمٍ: (٣٣٥٥) وَ(٣٥٢٤) -بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَاللَّفْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ-: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ سُئِلَ

١٣٧. وَالْهَاشِمِيُّ (١) فِي: رُؤْيَةِ الْجَنَانِ (٢) ﴿حَرْتُ لَكُمْ﴾ وَمَوْضِعُ الْإِنْيَانِ (٣)  
 ١٣٨. وَالْهَدَلِيُّ لِلدُّخَانِ: ﴿كَاشِفُوا﴾ (٤) لِمَا رَوَى فِي كِنْدَةَ (٥) مُعْتَكِفُ (٦)

عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطًا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ. فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَتَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةٌ مَيِّتًا، مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ؛ فَفَرَحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَتِهِ بِرَقْمٍ: (٩٣١) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَتِهِ الْكَبْرَى بِرَقْمٍ: (١٤٤٢٤) - بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ -  
 أَنْ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: لَا يَقْبَلُ قَوْلُ أَعْرَابِيٍّ مِنْ أَشْجَعٍ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ. إِلَّا أَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي مِصْنَفِهِ بِرَقْمٍ: (١٠٨٩٤) أَخْرَجَهُ - بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ -: أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَجْعَلُ لَهَا الْمِيرَاثَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَا يَجْعَلُ لَهَا صَدَاقًا. وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: لَا تَصَدَّقُ الْأَعْرَابُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) (وَالْهَاشِمِيُّ): خُفَّتِ الْيَاءُ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٢) الْجَنَانُ: أَبُو الْجَنِّ، وَالْجَمْعُ: الْجِنَانُ. يَنْظُرُ: تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ (٣٧٠/٣٤). أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٧٧٣) وَ(٤٩٢١) وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٤٤٩) - وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ -: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عِكَاظٍ، وَقَدْ حَبِلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ... فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ، فَهَذَا لِكَيْ نَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرِّشْدِ فَأَمَّا بِهِ وَلَنْ نَشْرَكَ بِرَبِّنا أَحَدًا﴾ [سورة الجن: ٢]، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ، وَإِنَّمَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ. قَالَ الْإِدْلَبِيُّ فِي مَنْهَجِ نَقْدِ الْمُتَنِّ ص (١٥٨-١٥٩): (فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَا قَرَأَ عَلَى الْجِنِّ وَلَا رَأْمَ؛ يَرِيدُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى مَنْ يَرُوي مَا يَخَالَفُ قَوْلَهُ لِمَخَالَفَتِهِ النَّصَّ الْقُرْآنِيَّ؛ فَالظَّاهِرُ مِنَ الْآيَاتِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَ إِلَى رَسُولِهِ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ مِنْهُ الْقُرْآنَ دُونَ أَنْ يَقْرَأَ هُوَ عَلَيْهِمْ لِيَسْمَعَهُمْ، وَأَمَرَ ﷺ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: أَنْ يُبْلَغَ وَحْيًا أَوْحَى إِلَيْهِ بِهِ؛ وَهُوَ أَنْ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ قَدْ اسْتَمَعُوا الْقُرْآنَ).

(٣) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَتِهِ بِرَقْمٍ: (٢١٦٥) - بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ -: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عَمْرٍ - وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ - أَوْهَمَ؛ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ -، مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودٍ - وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ - ... وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ ... فَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحًا مُتَكْرَرًا ... فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ؛ فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ ...؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿بِئْسَ أَهْلُكُمْ فَآتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٣] أَي: مُقْبَلَاتٍ وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ؛ يَعْنِي بِذَلِكَ: مَوْضِعَ الْوَلَدِ. قَالَ الْإِدْلَبِيُّ فِي مَنْهَجِ نَقْدِ الْمُتَنِّ ص (١٥٦): (أَيْدِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَيْتَهُ وَنَقَدَهُ لِرِوَايَةِ ابْنِ عَمْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةَ: (يَعْنِي بِذَلِكَ: مَوْضِعَ الْوَلَدِ)؛ فَقَدْ أَخَذَهَا مِنْ نَصِّ الْآيَةِ: ﴿فَآتُوا حَرْثَكُمْ﴾، وَلِذَلِكَ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ أَي: كَيْفَ شِئْتُمْ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي تَرِيدُونَهَا، وَرِوَايَةُ ابْنِ عَمْرِ مَخَالَفَةٌ لِنَصِّ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ إِتْيَانَ الدَّبْرِ لَيْسَ إِتْيَانًا مَوْضِعَ الْحَرْثِ).

(٤) فِي سُورَةِ الدُّخَانِ: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ [الآية: ١٥].

(٥) كِنْدَةَ - بِكَسْرِ الْكَافِ -: أَبُو الْحَيِّ وَالْقَبِيلَةُ مِنَ الْيَمَنِ؛ فَيَكُونُ الْقَاصُّ هُنَاكَ فِيهِمْ، أَوْ عَلَى أَسْمَائِهِمْ فِي مَخَالَفَتِهِمْ. وَقِيلَ: الْمَقْصُودُ: بَابُ كِنْدَةَ: بَابُ شَهِيرٍ فِي الْكُوفَةِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مِنْ بِلَادِ تِيْمَاءَ. يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ رِسْلَانَ عَلَى سَنَنِ ابْنِ دَاوُدَ (١٤/٦١٠)، عَوْنُ الْمَعْبُودِ لِلْعَظِيمِ إِبَادِي (٩/٣٥٧)، الْكُوكِبُ لِلْهَرِيرِيِّ (٢٥/٤٠٤). وَصُرِّفَتْ (كِنْدَةَ) فِي الْبَيْتِ لِضْرُورَةِ الْوِزْنِ.

(٦) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٤٧٧٤) وَ(٤٨٠٩) وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِرَقْمٍ: (٢٧٩٨) - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ -: عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ جُلُوسًا - وَهُوَ مُضْطَّجِعٌ بَيْنَنَا - فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا

١٣٩. فَكُلُّهُ وَعَغِيرُهُ: قَدْ أُثِرَا  
١٤٠. مِنْ<sup>(١)</sup> بَعْدُ فِي صَوْغِ التَّقْوِيدِ لِلْمُتُونِ:  
١٤١. فَعَنْهُمْ أَسْوَقُ بَعْضِ الْأَمْثَلِ  
١٤٢. بِكُتْبِنَا<sup>(٢)</sup> الْعَضْرِيَّةِ الْمُفْرَدَةِ  
١٤٣. فَأُورِدُ الْمِثَالَ عَنْ أُمَّه  
١٤٤. فَأَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> فِي: (مَتْنِ الْإِعْتِزَالِ)<sup>(٤)</sup>  
١٤٥. (مُؤَرِّخُ): مُحَمَّدٌ أَمِيرُنَا<sup>(٥)</sup>  
١٤٦. وَفِي (الْمَعْلَلَيْنِ): تَرْمِذِي<sup>(٦)</sup>  
عَنِ الصَّحَابِ، وَبِهِمْ تَأَثَّرَا  
جَمَاعَةٌ مَرَضِيَّةٌ عَبَرَ السَّنِينَ  
وَيُمْكِنُ الرَّجُوعُ فِيهَا بِالصَّلَةِ  
إِشَارَةً؛ لَا لِحِظَةً بِلِحِظَةِ  
أَوْ أُسْمِي الْكِتَابِ بِالْمِظَنَّةِ<sup>(٧)</sup>  
وَالشَّافِعِي<sup>(٨)</sup> فِي: (الِاخْتِلَافِ) عَلِي<sup>(٩)</sup>  
وَمُسْلِمٌ: (تَمْيِيزُهُ) قَرِيرُنَا<sup>(١٠)</sup>  
(كَبِيرُهَا) وَ(الْمُجْتَبَى): نَسْوِي<sup>(١١)</sup>

عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْ قَاصَا عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ يَقْضُ وَيَرْعُمُ، أَنْ آيَةَ الدُّخَانِ تَجِيءُ فَتَأْخُذُ بِأَنْفَاسِ الْكُفَّارِ، وَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ كَهَيْئَةِ الزَّكَامِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَجَلَسَ وَهُوَ غَضَبَانٌ... إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْبَارًا، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ سَبِّعْ كَسْبِعَ يُوسُفَ). قَالَ: فَأَخَذْتَهُمْ سَنَةً حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ مِنَ الْجُوعِ، وَيَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ أَحَدُهُمْ فَيَبْرِي كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ؛ فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ جُنْتُ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنْ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا؛ فَنَادَعُ اللَّهُ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ • يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ [سورة الدخان: ١٠-١٥]. قَالَ: أَفِيكشَفَ عَذَابَ الْآخِرَةِ!؟

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٣) أي: على مظنة رجوعك إليه والإفادة منه في نقد صاحبه لبعض المتون الحديثية.

(٤) (فَأَحْمَدُ): صُرْفَ لضرورة الوزن.

(٥) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) في كتابه: (المسند) وغيره. فقد أخرج في المسند - بإسناد صحيح - برقم: (٨٠٠٥) حديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: (يُهِلُّكَ أُمَّتِي هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ). قَالُوا: فِيمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟. قَالَ: (لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَرَلُوهُمْ). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: وَقَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: (أَضْرِبْ عَلَيَّ هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ). يَعْنِي قَوْلَهُ: (اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَصْبِرُوا).

(٦) (وَالشَّافِعِي): حُفِّقَتِ الْيَاءُ لضرورة الوزن.

(٧) محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) في كتابه: (اختلاف الحديث).

(٨) محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) في تواريخه الثلاثة: (الكبير)، و(الأوسط)، و(الصغير).

(٩) مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) فيما وصلنا من كتابه: (التمييز).

(١٠) محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في كتابه المفرد: (العلل) الملقب بالكبير، و(الآخر الملحق بالجامع): (العلل) الملقب بالصغير.

(١١) أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) في كتابه: (السنن) الملقب بالكبرى، و(المجتبى منها) الملقب بالصغرى.



١٤٧. طَحَاوٍ<sup>(١)</sup>، وَالبُسْتِي: (بَطْنُ الْمُصْطَفَى)<sup>(٢)</sup> حَطَّابٌ<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ فُورِكٍ تَعَطَّفَا<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>  
 ١٤٨. وَابْنُ حَزْمٍ فِي: (زَوَاجِ رَمَلَةَ)<sup>(٦)</sup> وَالبَيْهَقِيُّ<sup>(٨)</sup> فِي: (جُلُّ كُنْبٍ) أَوْفَتْ<sup>(٩)</sup>  
 ١٤٩. وَذَا الحَطِيبِ فِي: (بِهْوَدِ خَانَتِ)<sup>(١٠)</sup> وَبَرُّنَا: (تَضَعِيفُهُ لِلْقِيَمَةِ)<sup>(١١)</sup>

(١) أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) في كتابه: (شرح مشمل الآثار)، و(شرح معاني الآثار) وغيرهما. وَحُدِفَتِ البَاءُ مِنْ (طَحَاوٍ) لضرورة الوزن.

(٢) محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) في كتابه: (الصحيح)، و(المجروحين) وغيرهما. فقد أخرج في صحيحه برقم: (٣٥٧٩) حديث أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لَا تُوَأْصِلُوا). قالوا: إِنَّكَ تُوَأْصِلُ. قال: (إِنِّي لَسْتُ كَأَخِيكُمْ؛ إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى). وقال عقيبه: (هذا الخبر دليل على أن الأخبار التي فيها ذكرُ وضع النبي صلى الله عليه وسلم الحَجَرَ على بطنه: هي كلها باطِل؛ وإنما معناها: الحُجْر لا الحَجَر، ... إذ الله جل وعلا كَانَ يُطْعَمُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ويسقيه إذا واصل؛ فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال؛ حتى يحتاج إلى شَدِّ حَجَرٍ على بطنه؟ وما يعني الحَجَرُ عن الجوع).

(٣) حمَّد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي (ت ٣٨٨هـ) في شرحه على: (صحيح البخاري)، و(سنن أبي داود) وغيرهما.

(٤) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري (ت ٤٠٦هـ)، في كتاب: (مشكل الحديث وبيانه) وغيره.

(٥) كلاهما تحننا وأشفقاً؛ فأكرما بما ألفاه وشرحاه.

(٦) (وَإِبْنُ): قُطِعَتِ أَلْفُ الوصل لضرورة الوزن.

(٧) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) في كتابه: (المحلى بالآثار) و(الإحكام) وغيرهما. فقد قال في الإحكام (٦/١٩٩): (وهذا الحديث الذي فيه: أن أبا سفيان بن حرب بعد إسلامه كان المسلمون يجتنونه، وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج ابنته أم حبيبة، وأن يستكتب ابنه معاوية، وأن يستعمله - يعني: نفسه ووليَّه -؛ وهذا هو الكذب البحت؛ لأن نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة كان وهي بأرض الحبيشة مهاجرة، وأبو سفيان كان بمكة قبل الفتح بمدة طويلة، ولم يُسلم أبو سفيان إلا ليلة يوم الفتح؛ ولأن الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم قوله: إنا لا نستعمل على عملنا من أراده).

(٨) (وَالبَيْهَقِيُّ): حُقِفَتِ البَاءُ لضرورة الوزن.

(٩) أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في معظم كتبه، وأهمها: (السنن الكبرى) و(الجامع في شعب الإيمان).

(١٠) أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه: (تاريخ بغداد) وغيره. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/٢٢٤): (قال أبو الحسن الهمداني: أظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي صلى الله عليه وسلم الجزية عن الخيابة، وفيه شهادة الصحابة؛ فعرضه الوزير على أبي بكر [الخطيب]؛ فقال: هذا مزور. قيل: من أين قلت هذا؟ قال: فيه: شهادة معاوية، وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه: شهادة سعد بن معاذ، ومات قبل خيبر بسنين).

(١١) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ) في كتابه: (الاستذكار)، و(التمهيد) وغيرهما. فقد علق في الاستذكار (٧/٢٠٩) على حديث الموطأ: أن رقيقاً ليحاطب سراً ناقةً لرجلٍ من مزيَّنة فانتحروها؛ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ؛ فَأَمَرَ عُمَرَ كَثِيرَ بَنِ الصَّلْتِ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَأَعْرَمَنَّكَ عُرْمًا يُشَقُّ عَلَيْكَ. ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَنِيِّ: كَمْ تَمَنُّ نَاقَتِكَ؟ قَالَ الْمُزَنِيُّ: قَدْ كُنْتُ وَاللَّهِ أُمْنَعُهَا مِنْ أَرْبَعِمِئَةِ دِرْهَمٍ. فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِمِئَةَ دِرْهَمٍ. قال ابن عبد البر: (أدخل مالك هذا الحديث في كتابه الموطأ، وهو حديث لم يُوطأ عليه، ولا قال به أحد من الفقهاء ولا رأى، والعمل به إنما تركوه - والله أعلم -؛ لظاهر القرآن والسنة المجتمع عليهما).

١٥٠. كَذَا أَبُو عَبَّاسِنَا: (إِيْمَاءُ) <sup>(١)</sup> وَالْعَرَبِي: <sup>(٢)</sup> (شُرُوْحُهُ) نَمَاءُ <sup>(٣)</sup>  
 ١٥١. وَذَا: (كِتَابُ الْوَضْعِ) لِابْنِ الْجَوْزِيِّ <sup>(٤)</sup> وَظَفَرِب: (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) لِلْفَوْزِ <sup>(٥)</sup>  
 ١٥٢. (مُتَرَجَمُونَ): ذَهَبِي <sup>(٦)</sup> حَصِيْفُ <sup>(٧)</sup>  
 ١٥٣. خَلِيْلُ <sup>(٩)</sup>، وَابْنَا رَجَبٍ <sup>(١٠)</sup> وَحَجْرٍ <sup>(١١)</sup>:  
 ١٥٤. يَتَاجَهُمُ <sup>(١٢)</sup> فِي الْوَضْعِ، وَالْإِرْسَالِ  
 ١٥٥. رَجَالِهِمْ، وَالشَّرْحِ، وَالْغَرِيبِ  
 ١٥٦. عَلَى اخْتِلَافِ مَنْهَجِ الْهُدَاةِ  
 ١٥٧. فَكُلُّ ذَا: دَلِيْلُنَا عَلَى الْوُجُودِ  
 وَالْعَرَبِي: (شُرُوْحُهُ) نَمَاءُ <sup>(٣)</sup>  
 وَظَفَرِب: (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) لِلْفَوْزِ <sup>(٥)</sup>  
 وَقِيْمُ: (مَنَارُهُ الْمُنِيْفُ) <sup>(٨)</sup>  
 (كُتُبُهُمْ)، فِي آخِرِيْنَ آثِرِ  
 تَارِيخِهِمْ، وَالسُّؤْلِ، وَالْإِعْلَالِ  
 وَطَالِعِ الدَّقِيْقَ مِنْ صُرُوبِ  
 تَمْيِيْزُهُمْ: وَفَاقَ فَضْلِ آتِي <sup>(١٣)</sup>  
 فِي نَقْدِ مَتْنِ بَادِيَا مَرَّ الْعُقُودِ

- (١) أحمد بن طاهر أبو العباس الداني (ت ٥٣٢هـ) في كتابه: (الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ).  
 (٢) (والعربي): خُفِّتَ الياء لضرورة الوزن.  
 (٣) محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) في شروحه: (القبس) و(المسالك) و(عارضه الأحوذ).  
 (٤) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه: (الموضوعات).  
 (٥) يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) في شرحه على مسلم، المسمى: (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج). وَخُفِّتَ الياء في (النَّوَوِيِّ) لضرورة الوزن.  
 (٦) (ذهبي): خُفِّتَ الياء لضرورة الوزن.  
 (٧) محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتبه في التواريخ والتراجم: (تاريخ الإسلام)، و(سير أعلام النبلاء)، و(ميزان الاعتدال)، و(المغني)، وغيرها.  
 (٨) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) في كتابه: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف).  
 (٩) خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي (ت ٧٦١هـ) في كتبه، وأهمها: (التهيئات المجملة على المواضع المشككة). وَثُبِعَ اسمه من الصرف في البيت لضرورة الوزن.  
 (١٠) عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) في شرحه على: (صحيح البخاري) و(علل الترمذي)، وغيرها.  
 (١١) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في شرحه: (فتح الباري)، وفي كتبه في التراجم والتخريج.  
 (١٢) بين هذا البيت وسابقه تضمين.  
 (١٣) هو الآتي بعنوان: في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية.

٩- فصل: في مناهج العلماء في نقد متون الأحاديث النبوية (٦٢ بيتاً)

١٥٨. وَبَاعِثِ الْخِلَافِ فِي الرُّسُومِ: تَجْوِيزُهُمْ لِلْعَقْلِ فِي الْعُلُومِ  
 ١٥٩. تَأْكِيدُهُ، تَقْدِيمُهُ، إِعْمَالُهُمْ أَصُولَ فِقْهِ، مَعَ<sup>(١)</sup> تَنَاءٍ بَيْنَهُمْ  
 ١٦٠. فَمَنْهَجُ الصَّحَابِ جَاءَ: (أَوَّلًا) تَفْصِيلُهُ فِي الزُّمَرَيْنِ قَدْ خَلَا<sup>(٢)</sup>  
 ١٦١. (ثَانِيهِ): الْإِعْتِرَالُ ثُمَّ مَنْهَجُ إِذِ حَاكَمُوا إِلَى الْعُقُولِ؛ أَحْوَجُوا  
 ١٦٢. صِدْقِ<sup>(٣)</sup> الْمُتُونِ مَا أَتَى مُوَافِقًا أَلْعَقْلَ، وَالْقُرْآنَ، وَالْحَقَائِقَا  
 ١٦٣. فَأَفْرَطُوا اسْتِعْمَالَهُ: فَرَدُّوا كَثِيرَهَا؛ رَأَمُوا الْبِنَا<sup>(٤)</sup> فَهَدُّوا  
 ١٦٤. فَمِنْهُمْ: عَمَرُو<sup>(٥)</sup>، مَعَ النَّظَامِ<sup>(٦)</sup> وَالْجَاحِظُ<sup>(٧)</sup> الْأَدِيبُ فِي احْتِكَامِ  
 ١٦٥. وَعَابِدُ الْجَبَّارِ<sup>(٨)</sup>، وَالْبَلْخِيِّ<sup>(٩)</sup> جُبَاءً<sup>(١٠)</sup>، وَابْنُ الْمُرْتَضَى الزَّيْدِيِّ<sup>(١١)</sup>  
 ١٦٦. فَجَلَّهُمْ: اسْتَنْقَصُوا<sup>(١٢)</sup> عَلَى الرُّوَاةِ حِفَاظَهُمْ إِسْنَادَهُمْ، مَعَ الصَّلَاتِ  
 ١٦٧. فَذَلِكَ الْجُبَاءُ مَتْنًا قَدْ قَبِلَ فِي نَهْيِ جَمْعِ فِي النِّكَاحِ، وَاعْتَزَلَ  
 ١٦٨. مَتْنِ<sup>(١٣)</sup> حِجَاجِ آدَمِ<sup>(١٤)</sup> مَعَ الْكَلِيمِ مَعَ اتِّحَادِ فِي الرُّوَاةِ مُسْتَقِيمِ<sup>(١٥)</sup>

(١) (مع): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٢) فِي الْآيَاتِ: (١١٩-١٣٩) مِنَ الْفَصْلِ السَّابِقِ.

(٣) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

(٤) (الْبِنَا): الْبِنَاءُ؛ حُدِفَتِ الْهَمْزَةُ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٥) عَمَرُو بْنُ عَيْدٍ، أَبُو عَثْمَانَ التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ الْبَصْرِيِّ الْمُعْتَزَلِي (ت ١٤٤ هـ).

(٦) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ، أَبُو إِسْحَاقَ النَّظَّامُ الْبَصْرِيُّ الْمُعْتَزَلِي (ت ٢٢١ هـ).

(٧) عَمَرُو بْنُ بَحْرٍ، أَبُو عَثْمَانَ الْجَاحِظُ الْبَصْرِيُّ الْمُعْتَزَلِي (ت ٢٥٥ هـ).

(٨) عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو الْحَسَنِ الْقَاضِي الْأَسَدَابَادِيُّ الْمُعْتَزَلِي (ت ٤١٥ هـ).

(٩) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو الْقَاسِمِ الْكَعْبِيُّ الْبَلْخِيُّ الْمُعْتَزَلِي (ت ٣١٩ هـ).

(١٠) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَبُو عَلِيِّ الْجَبَّائِيُّ الْبَصْرِيُّ الْمُعْتَزَلِي (ت ٣٠٣ هـ).

(١١) أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَهْدِيُّ، ابْنُ الْمُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ الْمُعْتَزَلِي (ت ٨٤٠ هـ).

(١٢) (اسْتَنْقَصُوا): قُطِعَتِ أَلْفُ الْوَصْلِ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(١٣) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

(١٤) (آدَمِ): صُرِفَ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(١٥) الْحَدِيثَانِ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَفِي الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ: (٥١١٠) وَفِي مُسْلِمٍ بِرَقْمِ: (١٤٠٨): (لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا، وَلَا عَلَى خَالَئَتَيْهَا). وَأَمَّا الثَّانِي: فَفِي الْبُخَارِيِّ بِرَقْمِ: (٦٦١٤)، وَفِي مُسْلِمٍ بِرَقْمِ: (٢٦٥٢): وَفِيهِ: (أَتَلَوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ

١٦٩. (وَنَالَتْ فِي مَنْهَجٍ): سَوَاءٌ  
 ١٧٠. بِالْجَمْعِ <sup>(١)</sup> وَالتَّأْوِيلِ فِي الْمُتُونِ  
 ١٧١. فَحَيْثُمَا يَلُوحُ مَتْنٌ نُوقِضَا:  
 ١٧٢. أَوْ حَتَّى <sup>(٢)</sup> بِالظَّنِّيِّ فِي الْمَدْلُولِ  
 ١٧٣. عَنْهُ <sup>(٣)</sup> إِلَى التَّأْوِيلِ، ثُمَّ رَسَخُ <sup>(٤)</sup>:  
 ١٧٤. وَعَیْرُهَا، وَالْجَمْعُ مِنْ وُجُوهِ  
 ١٧٥. تَهَاتُرٌ <sup>(٥)</sup> مُتَتَبِعٌ مَا دَامَتْ:  
 ١٧٦. فَلَا تَرَى يَسْتَنْكِرُونَ مَتَنَا  
 ١٧٧. (وَرَابِعٌ): يَخْتَصُّ بِالْأَخْتَفِ  
 ١٧٨. مُجَرَّدًا: حُكْمَ الْقَبُولِ لَا يُفِيدُ  
 ١٧٩. أَوْ خَالَفَ الْعُقُولَ؛ فَالْأَحَادُ  
 ١٨٠. فَفِيهِمْ شِبْهُ مَنْ الْمُعْتَزَلِيِّ  
 ١٨١. لَمْ يُسْرِفُوا فِي رَدِّهَا إِجْمَالًا
- مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ فَفَهَا جَاؤُوا  
 فِي مُشْكِلٍ، وَذِي اخْتِلَافٍ دِينِ  
 أَقْوَى <sup>(٦)</sup>، وَقَطَعِي بِهِ، أَوْ غُورِضًا  
 فِي ظَاهِرٍ: قَدْ قِيلَ بِالْعُدُولِ  
 تَخْصِيصُهُ، تَقْيِيدُهُ، وَالنَّسْخُ  
 وَالْآخِرُ: التَّرْجِيحُ لِلْفَقِيهِ  
 مَحْكُومَةٌ مُتُونُهَا بِالصَّحَّةِ  
 فَجَهْدُهُمْ: يَمِيلُ صَوْبَ الْمَعْنَى  
 إِذْ صَحَّهَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعَافِي  
 فَمَتْنُهُ قَدْ خَالَفَ الذِّكْرَ الْمَجِيدُ  
 تُفِيدُ ظَنًّا عِنْدَهُمْ؛ فَحَادُوا  
 إِلَّا أَنَّهُمْ <sup>(٧)</sup> فِي مَنْزِلٍ مُعْتَدِلٍ  
 وَأَعْمَلُوا قَوَاعِدًا تَوَالِي

سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى). جاء في طبقات المعتزلة لابن المرتضى الزيدي ص (٨١): (سأل البركانيُّ أبا عليٍّ [الحجَّائيَّ] فقال: ما تقول في حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (لا تُنكح المرأةَ على عمتها، ولا على خالتها). قال أبو علي: هو صحيح. قال البركاني: فهذا الإسناد يُقَلِّ حديث: (حجَّ آدمُ موسى). قال أبو علي: هذا الخبر باطل. قال البركاني: حديثان بإسنادٍ واحدٍ، صحَّحت أحدهما وأبطلت الآخر! قال أبو علي: لأن القرآن يدل على بطلانه وإجماع المسلمين ودليل العقل).

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) نُوتَتْ لضرورة الوزن.

(٣) (حَتَّى): حَتَّى؛ رُسِمَتْ هكذا لضرورة الوزن.

(٤) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٥) الرَّسَخُ: أَنْ يُعْلَمَ الشَّيْءُ بِدَلَالَةٍ كَثِيرَةٍ، أَوْ بضرورة لا يمكن إزالتها. وأصله: الثبات على أصلٍ يُتَعَلَّقُ بِهِ. ينظر: الفروق لأبي هلال العسكري ص (٨٣).

(٦) تَهَاتَرَ الْقَوْمُ: إِذَا ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى صَاحِبِهِ بَاطِلًا؛ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ. ينظر: شمس العلوم للحميري (١٠/٦٨٦٧).

(٧) (إِلَّا أَنَّهُمْ): لَمْ تُنْطَقِ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ فِي الْأُولَى، وَوُصِلَتْ أَلْفُ الْقَطْعِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لضرورة الوزن.

١٨٢. مُخْتَصَّةٌ<sup>(١)</sup> بِبُضْرَةَ تَدْمَمُ
١٨٣. مَا نَفَعُهَا إِذَا الْفَسَادُ فِي الْغِرَاسِ
١٨٤. وَالْعَدْلُ وَالْإِنْصَافُ: جُلُّ الْآخِرِ
١٨٥. عَنِ فُقَهَاءِ<sup>(٢)</sup> أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ أَوْلُوا
١٨٦. (وَخَامِسٌ): أَهْلُ الْحَدِيثِ السَّالِفُونَ
١٨٧. لَمْ يَشْغَلُوا الْمُتُونَ بِالتَّأْوِيلِ
١٨٨. فَصَارَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُمْ يُعْرَفُ:
١٨٩. وَقَامَ هَذَا الْعِلْمُ فِي حَقِّهِمْ:
١٩٠. فَانْظُرْ حَدِيثَ كُتُبٍ وَضِعَ قَدْ أَطْلُ
١٩١. فَذَا الْمُعَلِّمِيُّ فِيْمَا نَوَّهَا<sup>(٦)</sup>:
١٩٢. فِي ظَاهِرِ الْإِسْنَادِ كَانَتْ صِحَّةُ
١٩٣. لِكِنَّهُمْ يَرَوْنَهَا بِالْوَافِيَةِ
١٩٤. فِي نَحْوِ: إِعْلَالِ الْمَدِينِيِّ<sup>(٨)</sup> الثَّبَتِ
١٩٥. وَنَحْوِ: مَا أَعْلَلَهُ الرَّازِيُّ
- وَجُلَّهَا فِي النَّقْدِ لَا تُسَلَّمُ  
بِيدَتْ بِهِ ثِمَارُهُمْ مِّنَ الْأَسَاسِ!  
مِنْهُمْ: مُوَافِقٌ لَّنَهْجِ صَادِرِ  
إِشْكَالٍ مَّتَيْنِ، وَالْخِلَافَ قَلَّلُوا  
حُمَاتِهِ مِّنَ الْعِدَى مُقَدَّمُونَ  
لِكِنَّهُمْ إِسْتَنْكَرُوا<sup>(٣)</sup> بِالْقِيلِ  
(عِلْمَ الْعِلَلِ)<sup>(٤)</sup> وَفِي عَوِيصٍ طَوَّفُوا  
مَقَامَ عِلْمِ النَّقْدِ فِي مَتْنِهِمْ  
مَذْكَورُهُ مِّنْ قَبْلُ فِي كُتُبِ الْعِلَلِ<sup>(٥)</sup>  
أَنْ عِلَلٌ أَصْحَحَتْ مَطَالِبًا لَهَا  
وَبَعْدُ: مَا أَعْلَلَّ لَيْسَ قُدْحَهُ<sup>(٧)</sup>  
لِلْقُدْحِ فِي الْمُتُونَ؛ فَهِيَ كَافِيَةٌ  
إِنْشَاءُ التُّرَابِ يَوْمَ السَّبْتِ<sup>(٩)</sup>  
فِي مَتْنِهِمْ: أُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ<sup>(١٠)</sup>

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) (فُقَهَاءُ): فُقَهَاءُ؛ قُصِرَ لِنُضْرَةِ الْوِزْنِ، وَبَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

(٣) (إِسْتَنْكَرُوا): قُطِعَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ لِنُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٤) (الْعِلَلُ): سُكِّنَتِ اللَّامُ الثَّانِيَةُ لِنُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٥) يعني: لو نظرت كتب الموضوعات لوجدت أكثر أحاديثها مذكورة من قبل في كتب العلل.

(٦) في مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية للشوكاني، ص (١١-١٢).

(٧) يعني: حينئذ يُعْلَوْنَ بما ليس قادحاً في الغالب، كما في الأمثلة التي ستأتي.

(٨) (الْمَدِينِيُّ): حُفِّفَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ لِنُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٩) أخرج البيهقي في الأسماء والصفات برقم: (٨١٣) عن محمد بن يحيى، قال: سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (خَلَقَ اللَّهُ التُّرَابَ يَوْمَ السَّبْتِ). فقال علي: هذا حديث مدني؛ رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ... قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى.

(١٠) في كتاب العلل لابن أبي حاتم برقم: (٢٥٧٩): سأل أباه عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرَ مِنْ مُضْرٍ وَبَنِي تَوَيْمٍ، قِيلَ: مَنْ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:

١٩٦. كَذَا أَعْلَلَتْهُمْ فِي: اللَّحِيَّةِ  
١٩٧. وَنَحْوِ: مَا أَعْلَلَهُ الْبُخَارِيُّ  
١٩٨. لِذَا؛ أَدَمَ فِي الْكُتُبِ نَاطِرِيكََا  
١٩٩. فَبَاعَتْهُ الْإِعْلَالُ لِإِسْنَادِ:  
٢٠٠. (وَسَادِسٌ): أَهْلُ الْحَدِيثِ اللَّاحِقُونَ  
٢٠١. فَمَعٌ<sup>(٣)</sup> شُيُوعٍ نَقْدِمَتْنِ يُؤْتَرُ  
٢٠٢. فَهَمْ وَسَطٌ<sup>(٥)</sup> مَعَ الْمُتُونِ مَا يَلِي:  
٢٠٣. فِي ثَالِثٍ: لَمْ يَدْخُلُوا دُخُولَهُمْ  
٢٠٤. فِي خَامِسٍ: فَأَيْنَ هُمْ فِي السَّبْقِ  
٢٠٥. دَلِيلُهُ: أَنْظَرُ كُتُبُهُمْ فِي الْوَضْعِ  
تَخْلِيلِهَا، وَذَاكَ عَنِ عُيَيْنَةَ<sup>(١)</sup>  
تَقْدِيمِ جَمْعٍ لِلصَّلَاةِ جَارِي<sup>(٢)</sup>  
فِيهَا اطَّرَاحٌ عِلَلٌ لَدَيْكََا  
نَكَارَةُ الْمُتُونِ؛ رَأْيٌ بَادِي  
مَا سَنَّهُ عَضْرُبُنَا وَالْأَخْرُونَ  
إِلَّا أَنَّهُمْ<sup>(٤)</sup> فِي دَقَّةٍ لَمْ يُكْثَرُوا  
فِي ثَالِثٍ وَخَامِسٍ<sup>(٦)</sup>؛ تَأَمَّلِ  
فِي صَعْبٍ تَأْوِيلِ، وَلَا خُرُوجَهُمْ  
عَنْهُمْ، وَإِمْعَانَ النَّظَرِ<sup>(٧)</sup> وَالْحَدِيقِ؟!  
تَرَاقِصًا دَنَّهُجِهِمْ بِالطَّبْعِ

أُوَيْسُ الْقَرْنِيِّ). قال أبو حاتم: (هذا الحديث ليس هو في كتاب أبي صالح عن الليث؛ نظرت في أصل الليث، وليس فيه هذا الحديث. ولم يذكر أيضًا الليث في هذا الحديث خبراً، ويُحتمل أن يكون سمعه من غير ثقةٍ ودلّسه، ولم يروه غير أبي صالح).

(١) مع أنهم اتفقوا على قبول عنعنة سفيان فيه = ما يؤكد ما أشرنا إليه. ففي كتاب العليل لابن أبي حاتم برقم: (٦٠): (وسألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي ﷺ في تحليل اللحية. قال أبي: لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة. قلت: هو صحيح!. قال: لو كان صحيحاً لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر).

(٢) أخرج البيهقي في السنن الكبرى برقم: (٥٥٢٨) و(٥٥٢٩) بعد سوقه حديث معاذ ﷺ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي عَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ رَيْغِ الشَّمْسِ أَخْرَجَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيُهَا جَمِيعًا ...). عن البخاري قال: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟. فقال: كتبتُه مع خالد المدائني. قال البخاري: وكان خالد المدائني هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ.

(٣) (فَمَعٌ): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٤) (إِلَّا أَنَّهُمْ): لَمْ تُنْطَقِ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ فِي الْأُولَى، وَوُصِلَتْ أَلْفُ الْقَطْعِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٥) (وَسَطٌ): سُكِّنَتِ الطَّاءُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٦) جاؤوا وسطاً بين الفقهاء من أهل الحديث الواردين ثالثاً، والمتقدمين من أهل الحديث الواردين خامساً.

(٧) (النَّظَرُ): سُكِّنَتِ الرَّاءُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

٢٠٦. فَمِنْهُمْ: جَوْزُقٌ <sup>(١)</sup>، مَقْدِسِيٌّ <sup>(٢)</sup>  
 ٢٠٧. وَعَيْرُهُمْ؛ فَكُلُّهُمْ إِنْ وَجَدُوا  
 ٢٠٨. تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِقَدْحِ ظَاهِرٍ  
 ٢٠٩. أَوْ يُعْمَلُوا التَّوِيلَ مِنْ غَيْرِ الْكَلْفِ  
 ٢١٠. بِقَوْلِهِمْ: وَالْوَضْعُ فِيهِ ظَاهِرٌ  
 ٢١١. فَهَذِهِ مَنَاهِجٌ قَدْ عُدَّتْ:  
 ٢١٢. خُلَاصَةُ الْخِلَافِ فِيهَا عَائِدٌ:  
 ٢١٣. (فِي مَنَهَجِ الْحُكْمِ عَلَى الْمَرْوِيِّ)  
 ٢١٤. (وَفِي السَّدَّالَاتِ مِنَ الْمُتُونِ)  
 ٢١٥. (فِي الْعَقْلِ وَاسْتِعْمَالِهِ مَعَ النُّقُولِ):  
 ٢١٦. وَجَلُّهُمْ نَحْدُهُمْ مُوَافِقِينَ  
 ٢١٧. يَخْفَى <sup>(٨)</sup> تَعَارُضٌ مِنَ الْحُدُوثِ
- وَصَاغِنِي <sup>(٣)</sup>، وَقَيْمٌ <sup>(٤)</sup>، جَوْزِيٌّ <sup>(٥)</sup>  
 نَكَارَةٌ فِي الْمَتْنِ؛ فَالْمُطَرِّدُ:  
 فِي اسْنَادِهِ <sup>(٦)</sup>، وَنَوَّهُوا بِالْعَاثِرِ <sup>(٧)</sup>  
 أَوْ أَنْ يَلْبُؤُوا مُطْلَقًا دَاعِي التَّلْفِ  
 وَمِثْلُهُ: فَالْمُسْتَحِيلُ دَائِرُ  
 (بِسْتَةٍ) مَخْوِيَّةٌ فِي الْجُمْلَةِ  
 إِلَى اخْتِلَافِ (أَرْبَعٍ) تُشَاهِدُ  
 (وَفِي اغْتِدَادِ سَنَدِ قَوِيٍّ)  
 مِنْ حَيْثُهَا: بِالظَّنِّ وَالْيَقِينِ  
 مُحَكَّمًا مُؤَكَّدًا صَوَّبَ الْقَبُولُ  
 لِأَهْلِهَا، فِي أَهْلِهَا مُصَرِّحِينَ  
 فِي الْعَقْلِ، وَالْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ <sup>(٩)</sup>

### ١٠- فُضِّلَ: فِي دَعْوَى عَدَمِ عِنَايَةِ الْمُحَدِّثِينَ بِتَقْدِمْتُونِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ (٤٠ بَيْتًا)

٢١٨. وَهَاهُنَا مُثَارٌ ذِي النَّبَاهَةِ  
 ٢١٩. إِذْ لَيْسَ بِالدَّعْوَى يُقَامُ الْحَقُّ  
 ٢٢٠. وَالْحَالُ: أَنَّ الصَّحْبَ جُلَّهُمْ نَقَدُوا  
 إِذْ يَقْضَى التَّصْوِيرُ عَنْ وَجَاهِهِ  
 مَا لَمْ يُؤَيِّدْ مُدْعِيهِ الصَّدْقُ  
 وَمَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِمْ حَلُّوا الْعُقْدَ

(١) الحسين بن إبراهيم الجورقاني (ت ٥٤٣ هـ) في كتابه: (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير).

(٢) محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) في كتابه: (معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوععة).

(٣) الحسن بن محمد الصاغاني (ت ٦٥٠ هـ) في كتابه: (الموضوعات).

(٤) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) في كتابه: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف).

(٥) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في كتابه: (الموضوعات).

(٦) (في اسناده): وُصِلَتْ أَلْفُ الْقَطْعِ لِحُضْرَةِ الْوِزْنِ.

(٧) يعني: يسمون الراوي الضعيف الوارد في الإسناد.

(٨) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٩) أي: جلهم متفقون على خفاء توجيه التعارضات الحقيقية التي تحدث بين العقل والقرآن والحديث.

٢٢١. دَلِيلُنَا: فِيمَا مَضَى مِنْ أَمْثَلِهِ أَضَحَّتْ بِهَا دَعْوَى الْخَصِيمِ مُمَجَّلَةً  
 ٢٢٢. وَكَوْنُهُ قَدْ خَفَّ وَقْتًا عَارِضًا مُسَبَّبٌ؛ فَقَدْ أَتَاكَ نَاهِضًا  
 ٢٢٣. بَعْدَ انْتِفَاءِ عِلَّةِ التَّرْكِيزِ عَلَى السَّنَدِ<sup>(١)</sup>؛ لِوَاضِعٍ مَّنْبُوزٍ<sup>(٢)</sup>  
 ٢٢٤. لِدَا؛ انْتِشَارُ الْوَضْعِ كَانَ سَبَبًا: فِي قِلَّةٍ، لَا فِي انْعِدَامِ حَرْبًا  
 ٢٢٥. نَاهِيكَ مِنْ صَنِيعِ أَهْلِ الرَّأْيِ وَرَدَّهُمْ مُتُونَنَا وَالنَّأْيِ  
 ٢٢٦. وَبِدَعَاةِ شَهِيرَةٍ فِي الْقِسْمَةِ<sup>(٣)</sup> فَكُلُّ ذِي: أَسْبَابُهُمْ فِي الْقِلَّةِ  
 ٢٢٧. فَكُلُّ مَنْ أَطْلَقَ: (إِنَّ السَّنَدَا عِمَادُهُمْ دُونَ الْمُتُونِ): انْتِقِدَا  
 ٢٢٨. (بِسِتَّةٍ) مِّنَ الْوُجُوهِ لِإِنْحَاءِ فِي أُخْرِيَّاتٍ؛ نَكْتَفِي بِالْوَاضِحَةِ  
 ٢٢٩. رُجُوعُهُمْ إِلَى السَّنَدِ<sup>(٤)</sup> فِي الْمُعْظَمِ يَكْفِي، وَنَقْدُ مَتْنِهِ لَمْ يَلْزَمْ  
 ٢٣٠. غِيَابَهُ<sup>(٥)</sup> عَنْ ذَهْنِهِمْ؛ إِذْ كَاذِبٌ رَوَى اخْتِلَافًا؛ لَا احْتِيَاجَ غَالِبٍ<sup>(٦)</sup>  
 ٢٣١. (وَتَانِيًا): إِقْلَالُهُمْ لَا يَعْنِي دُرُوسَهُ فِي الْمَنْهَجِ الْأَعْنَ<sup>(٧)</sup>  
 ٢٣٢. فَفِي وَجُودِهِ وَنَفْيِ الْغَفْلَةِ: دَلِيلُنَا، لَا عَكْسُهُ فِي الْحُجَّةِ<sup>(٨)</sup>  
 ٢٣٣. (وَالثَّلَاثُ): التَّقَابُلُ الطَّرْدِيُّ فِي سَنَدٍ وَمَتْنِهِ قَوِي<sup>(٩)</sup>

(١) (عَلَى السَّنَدِ): سُكِّنَتِ الدَّالُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٢) مفعولٌ من النَّبْر - بالتسكين -؛ اللقب، ممدوحًا كان أو مذمومًا. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤١٣/٥).

(٣) أعني: ظهور تقسيم الأحاديث إلى متواترة وآحاد، بعد تأثر علوم الحديث بأصول الفقه، وما سرى إلى أصول الدين من المباحث الكلامية.

(٤) (إِلَى السَّنَدِ): سُكِّنَتِ الدَّالُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٥) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٦) الوجه الأول: أن نقد الإسناد أكثر ما يُرجع إليه لكفايته غالبًا؛ كمن وجدناه موصوفًا فيه بالوضع، ولا يلزم عدم مشاركة نقد المتن له أحيانًا.

(٧) الأغن: اسم صوت الطُّبْيِ والغزلان والذباب. ومنه: قيل: وادِ أغن؛ أي: كثيرُ العشب؛ لأنه إذا كان كذلك أَلْفَهُ الذبابُ وفي أصواتها غنة، ولا يكون إلا في وادٍ مُخْصِبٍ مُعْشِبٍ. ومجازه في وصف الشيء: المدح والكثرة والإحصاب. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣١٥/١٣).

(٨) الوجه الثاني: أن الإقلال من نقد المتن دليلٌ على وجوده وعدم الغفلة عنه عند المحدثين، لا انمحاءه وذهابه بالكلية من منهجهم. قال الشريف أ.د. حاتم العوني في أولويات البحث ص (٣٣): (والأصل مع الوجود وعدم الغفلة عنه: أن يكون مرعيًا في منهج النقد لا العكس، كما يريد المعترض).

(٩) الوجه الثالث: أن الغالب فيما يصح سنده أن يكون متنه صحيحًا، ولا يحتاج متنه إلى نقد،



٢٣٤. فَالْغَالِبُ: الصَّحِيحُ فِي الْإِسْنَادِ: صَحِيحُهُ فِي مَتْنِهِ الْمُنْقَادِ بِوَأَقِيعِ الْعِيَانِ لَا تُخْطِئُهُ عَلَى ثِقَاتِنَا، وَفِي النَّظِيفَةِ<sup>(١)</sup> تُحَاكِمُ الْمُتُونُ بِأَزْدِيَادِ بِمَتْنِهِ، مَعَ<sup>(٢)</sup> قِلَّةِ فِي الصَّرْفَةِ<sup>(٣)</sup> فِي نَقْدِهِمْ رِوَايَةً؛ فَبَعْضُهُمْ كِفَايَةٌ عَلَى وَجُودِ مَعَهُ<sup>(٤)</sup> وَإِنْ صَدَرَ<sup>(٥)</sup> عَنْ بَعْضِهِمْ لِحَاقًا أَرْبَابِ هَذَا الشَّانِ<sup>(٦)</sup>؛ فَلْتَعْتَبِرْ أَدَاعَهَا الْمُسْتَشْرِقُونَ رَهْوًا<sup>(٨)</sup> بِجَهْلِهِ؛ مُسَيِّدًا فِي أَهْلِهِ وَرَبُّنَا -عَلَا- يَقُولُ: ﴿قَدْ بَدَتْ<sup>(٩)</sup>
٢٣٥. وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ تَكْفُوهُ
٢٣٦. لِيَا؛ نَرَى نُقُودَ مَتْنٍ قَلَّتْ
٢٣٧. (وَرَابِعًا): قَرَأْتُ الْإِسْنَادِ
٢٣٨. قَرَأْتُ مَنْ سَنَدٍ مُحْتَمَّةً
٢٣٩. (وَخَامِسًا): مُجَرَّدُ اخْتِلَافِهِمْ
٢٤٠. لِعِلَّةٍ فِي مَتْنِهِ أَرْجَعُهُ
٢٤١. (وَسَادِسًا): فَإِنَّ ذَا الْإِطْلَاقِ
٢٤٢. غَيْرَ أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> عَنْ جِلَّةٍ لَمْ يَصُدِرْ
٢٤٣. وَاعْلَمُ بِأَنَّ كِبْرَ هَذَا الدَّعْوَى
٢٤٤. حَتَّى غَدَا كِبِيرُهُمْ مَنْ جَهْلِهِ
٢٤٥. وَكَيْدُهُ اسْتَحَالَ حَرْبًا، وَالْعَتَّ<sup>(٩)</sup>

وعكسه صحيح. قال الشريف أ.د. حاتم العوني في أولويات البحث ص (٣٣): (وهذا المعترض كمن يستدل بقصور النقد العلمي بحجة قلة أخطاء العلماء؛ لأن قلة خطأ العلماء هو الأصل).

(١) يعني: وفي الأسانيد النظيفة الخالية من الرواة الضعفاء والمجروحين؛ كالتي وصفت بالمشبكة بالذهب ونحوها.

(٢) (مَعَ): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٣) الوجه الرابع: أن ثمة نقداً كثيراً لمتون الأحاديث؛ لكنه يعتمد على قرائن إسنادية غالباً؛ وهذا لا يعني غياب النقد المتني الصَّرف.

(٤) الوجه الخامس: إذا اختلف المحدثون؛ فبعضهم ردَّ الحديث لخلل في متنه؛ فإن في ذلك كفاية لبيان منهجهم في التمهيص ومراعاة المتن.

(٥) (صَدَرَ): سُكِّنَتِ الرَّاءُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٦) (عَبَّرَ أَنَّهُ): وَصَلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٧) الوجه السادس: أن إطلاق القول بعدم عناية المحدثين بالمتون وإن صدر عن بعض المشتغلين المتأخرين؛ إلا أن أحداً من الأئمة النقاد لم يقل به. وأبدلت همزة ألفاً في (الشَّانِ) لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ.

(٨) الرهو: الواسع المتتابع. تقول: هذه غارة رهو؛ أي: متتابعة تهب حيناً تلو حين. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣٤٢/١٤).

(٩) أي: كيدهم وابتغاءهم المشقة: تحولنا إلى حرب صريحة على دين الإسلام.

(١٠) في سورة آل عمران: ﴿قَدْ بَدَّتِ الْبُغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [الآية:

٢٤٦. فَفِي الْمُتُونِ مِنْهُمْ: جِيمٌ <sup>(١)</sup>، مُوِيرٌ <sup>(٢)</sup> وَشَاخَتْ <sup>(٣)</sup>، وَنِكُولَسٌ <sup>(٤)</sup>، جُلْدَزِهَيْرٌ <sup>(٥)</sup>  
 ٢٤٧. وَكُلْسُنٌ <sup>(٦)</sup>، وَجُنْبَلٌ <sup>(٧)</sup>، وَجُونَنَانٌ <sup>(٨)</sup> وَكَأَيْتَانِي <sup>(٩)</sup>، فَنَسْنِكُ أَرْنِدَجَانَ <sup>(١٠)</sup>  
 ٢٤٨. فَعَشْرَةٌ سَمَّيْتُهُمْ: لَتَسْتَبِينَ  
 ٢٤٩. وَمِنْ أَسَى فِي الْمُسْلِمِينَ خَلْفُ  
 ٢٥٠. بُورِيَّةٍ <sup>(١٢)</sup>، وَأَحْمَدٌ <sup>(١٣)</sup>، وَأَذْهَمٌ <sup>(١٤)</sup> وَسَيِّدَانَ <sup>(١٥)</sup>، وَالْبَهِيِّ مُنْعِمٌ <sup>(١٦)</sup>

(١) المستشرق البريطاني Alfred Guillaume (ت ١٩٦٦م)، في كتابه: (تراث الإسلام).

(٢) المستشرق الإسكتلندي William Muir (ت ١٩٠٥م)، في كتابه: (حياة محمد).

(٣) المستشرق الألماني Joseph Schacht (ت ١٩٦٩م)، في كتابه: (بدايات الفقه المحمدي).

(٤) المستشرق الأميركي Nicolas Aghnides (ت ١٩٧٩م)، في كتابه: (النظريات المحمدية في الاقتصاد).

(٥) المستشرق المجري Ignác Goldziher (ت ١٩٢١م)، في كتابه: (الدراسات الإسلامية).

(٦) المستشرق البريطاني Noel James Coulson (ت ١٩٨٦م)، في كتابه: (تاريخ التشريع الإسلامي).

(٧) المستشرق الهولندي Theodor Willem Juynboll (ت ١٩٤٨م)، في كتابه: (أصالة الأدب التقليدي: نقاشات في مصر الحديثة).

(٨) المستشرق الأمريكي Jonathan Brown (معاصر)، في كتابه: (الحديث: إرث محمد في العصور الوسطى والعالم الحديث)، وفي مقالاته؛ نحو: (كيف نعرف أن نقاد الحديث الأوائل نقدوا المتن؟)، و(قواعد نقد المتن بلا قواعد).

(٩) المستشرق الإيطالي Leone Caetani (ت ١٩٣٥م)، في حولياته المنشورة عن الإسلام.

(١٠) المستشرق الهولندي Arent Jan Wensinck (ت ١٩٣٩م)، في مادة: (متن) من: (موسوعة الإسلام).

(١١) شَفَّ الشَّيْءِ يَشْفُ شَفًّا: إذا زاد. وقد يُستعمل في النقص أيضًا: فيكون من الأضداد، والمقصود الأول. ينظر: المصباح المنير للفيومي (١/٣١٧).

(١٢) محمود أبو رية (ت ١٣٩٠هـ) في كتبه؛ نحو: (أضواء على السنة المحمدية)، و(قصة الحديث المحمدي)، و(أبو هريرة شيخ المضيرة).

(١٣) أحمد أمين (ت ١٣٧٣هـ) في كتبه؛ نحو: (فجر الإسلام)، و(ضحى الإسلام)، و(ظهر الإسلام)، و(يوم الإسلام)، و(صُرِفَ (أَحْمَدُ): لضرورة الوزن.

(١٤) إسماعيل أحمد إسماعيل إبراهيم أدهم (ت ١٣٥٩هـ)، في رسائله؛ نحو: (تاريخ السنة)، و(لماذا أنا ملحد؟).

(١٥) أعني بهما: السيد أحمد خان مير الحسيني (ت ١٣١٥هـ) في كتبه؛ نحو: (تفسير القرآن)، و(جوانب من التراث الهندي)، والسيد محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ) في تعامله مع بعض متون الأحاديث في بعض كتبه ومقالاته؛ نحو: (الوحي المحمدي)، و(أصول التشريع العام)، و(تفسير المنار).

(١٦) أحمد عبد المنعم البهي (ت ١٣٩٢هـ) في بعض مقالاته المنشورة في مجلة العربي الكويتية ما بين: (١٩٦٥-١٩٧٠م).

٢٥١. فَفَنَدَّ الْأَبْرَارُ كُلَّ شُبْهَةٍ  
 ٢٥٢. وَحَمْرَةَ<sup>(٢)</sup>، وَشُهْبَةَ<sup>(٣)</sup>، سِبَاعِي<sup>(٤)</sup>  
 ٢٥٣. وَجُلَّ مَا فِي الْمَتَنِ مِنْ دَعَاوَى  
 ٢٥٤. أَصْحَابِهَا الْقُعُودُ حَتَّى أَنْفِهِمْ  
 ٢٥٥. فَوَصَّفُهُمْ: مُضْدَاقُ بَيْتِ لِأَبِي  
 ٢٥٦. فَاحْذَرْ جُمُودَ الْفَهْمِ وَالْبِلَادَةَ  
 ٢٥٧. وَحَارِبِ الْهَوَى، وَكُنْ قَوِيًّا  
 نَحْوَ: الْمُعَلِّمِيِّ فِي الْكَاشِفَةِ<sup>(١)</sup>  
 وَأَعْظَمِي<sup>(٥)</sup>؛ أَبْطَالَ<sup>(٦)</sup> فِي الدَّفَاعِ  
 إِنْ تُنْصِفُوا: فَإِنَّهَا دَعَاوَى  
 إِنْ بَيَّنْتَ: مَا بَيَّنْتَ فِي فَهْمِهِمْ  
 الطَّيِّبِ الشَّاعِرِ: (كَمْ مِنْ عَائِبٍ)<sup>(٧)</sup>  
 وَسَلَّ أَهْيَلُ الْعِلْمِ وَالْإِفَادَةِ  
 فِي حُجَّةٍ، وَمَسْلَكَ ذَكِيًّا

### ١١ - فصلٌ: في حَقِيقَةِ الْعَقْلَانِيَّةِ وَعَلَاقَتِهَا بِتَقْدِيمِ مَتْنِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ (٤٠ بيتًا)

٢٥٨. سَلَّمَ بِأَنَّ الْعَقْلَ فِي وَعَاتِهِ  
 ٢٥٩. وَإِنَّمَا الْخَطَأُ<sup>(٨)</sup> فِي الْإِسْتِعْمَالِ:  
 ٢٦٠. وَمُضْدَرُّ الصَّنَاعِ<sup>(٩)</sup>: (عَقْلَانِيَّةً):  
 ٢٦١. دَلَالَةُ الْعُمُومِ فِيهِ اشْتَمَلَتْ:  
 مُسْتَعْمَلٌ؛ فَالذَّمُّ لَا بِذَاتِهِ  
 يُحِيلُهُ مُذَمَّمًا فِي الْحَالِ  
 تَغْيِيرُنَا الْمَنْقُولُ لِلِاسْمِيَّةِ<sup>(١٠)</sup>  
 بِمَا اسْتَدَلَّتِ الْعُقُولُ، قَدْ حَوَتْ

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ) في كتابه: (الأنوار الكاشفة بما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة).  
 (٢) محمد عبد الرزاق حمزة (ت ١٣٨٥ هـ) في كتابه: (ظلمات أبي رية). وُصِرَفَ (حَمْرَةَ): لضرورة الوزن.  
 (٣) محمد محمد أبو شهبه (ت ١٤٠٣ هـ) في كتابه: (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين).  
 (٤) مصطفى حسني السباعي (ت ١٣٨٤ هـ) في كتابه: (السنة ومكانتها في التشريع)، و(الاستشراق والمستشرقون).  
 (٥) محمد مصطفى الأعظمي (ت ١٤٣٩ هـ) في كتبه: (منهج النقد عند المحدثين)، و(دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه)، و(دراسة نقدية لأصول الفقه الإسلامي للمستشرق جوزيف شاخت). وخففت الياء في (أَعْظَمِي) لضرورة الوزن.  
 (٦) (أَبْطَالَ): لم تُتَوَّنْ لضرورة الوزن.  
 (٧) بيت أبي الطيب المتنبي - من الوافر -: (وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا \* وَأَفْتَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ). ينظر ديوانه: ص (٢١٦).  
 (٨) (الْخَطَأُ): أَبْدَلْتَ الْهَمْزَةَ أَلْفًا لضرورة الوزن.  
 (٩) (الصَّنَاعُ): حُدِفَتِ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ لضرورة الوزن.  
 (١٠) (لِلِاسْمِيَّةِ): قُطِعَتِ أَلْفُ الْوَصْلِ لضرورة الوزن.

٢٦٢. مَجَالَهُ<sup>(١)</sup> بِصِحَّةٍ، بِضِدِّهِ  
 ٢٦٣. فَكُلُّ ذَا: إِطْلَاقُنَا دَلَّ عَلَيْهِ  
 ٢٦٤. أَمَا فِي الإِصْطِلَاحِ فَهِيَ تَنْزِعُ:  
 ٢٦٥. (فَالْأَوَّلُ): الْمُخْتَصُّ بِالْفَلَسَفَةِ  
 ٢٦٦. قَالُوا: بِأَوْلِيَّةِ الْعُقُولِ  
 ٢٦٧. اسْتَعْمَلُوا الْعُقُولَ فِي غَيْرِ الْمَجَالِ  
 ٢٦٨. فَصَيَّرُوا الْمُحَارَ مِنْهَا لِلْمَحَالِ  
 ٢٦٩. حَتَّى غَدَا غُلَاتُهُمْ لَا يُؤْمِنُ  
 ٢٧٠. (وَالْآخَرُونَ): أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُعْظَمِ<sup>(٢)</sup>  
 ٢٧١. فَالزَّمُوا ذِي<sup>(٤)</sup> الْعُقْدِ الْمُطَابَقَةَ  
 ٢٧٢. فَالْعُقْلُ شَرْطٌ عِنْدَهُمْ بِالإِتِّفَاقِ  
 ٢٧٣. أَلْبَعْضِ<sup>(٧)</sup> فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الْعُقْدِ  
 ٢٧٤. وَالْعَدْلُ لَا نَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا  
 ٢٧٥. مِنْهُ<sup>(٨)</sup> الصَّنِيعُ مُطْلَقًا تَقْدِيمًا  
 ٢٧٦. هَذَا؛ وَإِنَّ الْعَقْلَيْنِي الْحَقَّ:  
 ٢٧٧. بِعَقْلِهِ الصَّرِيحِ مُسْتَدِلُّ  
 ٢٧٨. بِمَنْهَجِ مَنْضَبِطٍ مُطَّرِدِ  
 ٢٧٩. فَحَازِرِ التَّسْلِيمِ بِالْوُصُوفِ

(١) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٢) (في ادِّعَاءِ): ادِّعَاءٍ؛ قُصِرَ لضرورة الوزن.

(٣) (أَهْلُ): وَصِلَتْ هَمْزَةُ الْقَطْعِ لضرورة الوزن.

(٤) اسم إشارة.

(٥) (مَعُ): سَكَّنَتْ الْعَيْنَ لضرورة الوزن.

(٦) (إِفْتِرَاقُ): قُطِعَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ لضرورة الوزن.

(٧) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

(٨) بين هذا البيت وسابقه تضمين.

٢٨٠. (فَالْعَقْلَنَةُ) <sup>(١)</sup>: مَدْحٌ عَزِيزٌ صَعْبٌ  
 ٢٨١. هَذَا، وَلَيْسَ مِنْ لَزَامِ صِحَّةِ  
 ٢٨٢. وَلَيْسَ مِنْ لَزَامِ مَنْهَجِ خَطَا:  
 ٢٨٣. لِذَا؛ فَشَرَطُ أَوَّلِ لَمُقْتَدِرٍ:  
 ٢٨٤. وَإِثْمٌ مَنْ رَامَ يَبْغِي الْأَخْرَا  
 ٢٨٥. فَيَجْدُرُ التَّخْرِيرُ بِالْأَلْبَا  
 ٢٨٦. وَزَيْنٌ صَنِيعِ الْمُدَّعِي الْعَقْلَانِي  
 ٢٨٧. مَظَاهِرُ ادَّعَائِهِ مُرَدَّدَةٌ  
 ٢٨٨. يَعْمَدُ <sup>(٤)</sup> إِلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ  
 ٢٨٩. يَصْدُرُ <sup>(٥)</sup> عَنِ الْأَذْوَاقِ وَالْفُرُوضِ  
 ٢٩٠. يُشَاكِلُ الْيَقِينِ بِالظَّنِّيِّ  
 ٢٩١. يُقَدِّمُ التَّجْرِبَ وَالتَّزْيِيفَا  
 ٢٩٢. وَكُلُّ ذَا مَعَ: الْغَبَاءِ، وَالْهَوَى  
 ٢٩٣. مَعَ <sup>(٧)</sup> رِقَّةٍ فِي الدِّينِ، وَأَنْهَزَامِ  
 ٢٩٤. تُعِينُكَ الْفُرُوقُ؛ وَالسَّوَاءُ:  
 ٢٩٥. لَوْ أَنَّهُمْ قَدْ نَاشَدُوا الْهِدَايَةَ  
 ٢٩٦. مَنَاهِجِ الْأَبْرَارِ مِنْ أَهْلِ الرِّضَا: <sup>(٨)</sup>
- لَا يَسْتَحِقُّهُ الدَّعِيُّ الْمُكْذِبُ  
 أَلْمَنْهَجِ الصَّحِيحِ: جَدْوَى صِحَّةِ  
 نَتِيجَةُ سَلِيمَةٍ مِّنَ الْخَطَا <sup>(٢)</sup>  
 دُخُولُهُ ضَمْنَ الْخِلَافِ الْمُعْتَبَرِ  
 وَإِنْ أَصَابَ: قَدْ أَصَابَ بِاجْتِرَا  
 إِذْ جُلُّ مَا ادَّعَوْهُ عَقْلًا: سَلْبَا <sup>(٣)</sup>  
 فِي عَضْرِنَا، وَأَفْضَحُهُ بِالْبَيَانِ  
 وَزَيْنُهُ عَلَى السَّدْوَامِ جَرَدَةٌ  
 يَزْمِي صَحِيحَ الْمَثْنِ بِالْهَذْيَانِ  
 يُنَاقِشُ التَّسْلِيمَ بِالتَّخْرِيطِ  
 يُحِيلُ مَعْنَى الْجَائِزِ الْعَقْلِيِّ  
 وَيَنْقُلُ الْإِلْحَادَ وَالتَّجْدِيفَا <sup>(٦)</sup>  
 وَالْجَهْلِ، وَالتَّشْكِيكَ فِيمَنْ قَدْ رَوَى  
 نَفْسٍ، مَعَ التَّمَحُّلِ الْحَرَامِ  
 بِضِدَّهَا تَمَيِّزُ الْأَشْيَاءِ  
 مِنَ اللَّطِيفِ، وَابْتِغَاؤُ رِعَايَةَ  
 لِاسْتَوْجَابِ هُدَى وَمَا ضَاقَ الْفَضَا

(١) (فَالْعَقْلَنَةُ): سُكِّنَتِ التَّاءُ وَنُطِقَتْ هَاءٌ فِي حَشْوِ الْبَيْتِ؛ لِمُضْرَبَةِ الْوِزْنِ.

(٢) (خَطَا، الْخَطَا): أُبْدِلْتُ الْهَمْزَتَانِ أَلْفًا لِمُضْرَبَةِ الْوِزْنِ.

(٣) أَي: جَلَّ ادِّعَاؤُهُمْ جَاءَتْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ عَلَى وَجْهِ السَّلْبِ لَا الْإِيجَابِ.

(٤) (يَعْمَدُ): سُكِّنَتِ الدَّالُ لِمُضْرَبَةِ الْوِزْنِ.

(٥) (يَصْدُرُ): سُكِّنَتِ الرَّاءُ لِمُضْرَبَةِ الْوِزْنِ.

(٦) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (٤/ ٣٤٢): (هُوَ كَفَرِ النِّعْمَةِ، وَاسْتِقْلَالَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكَ). وَيَنْظُرُ: تَهْدِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ (١٠/ ٣٥٤). وَلِلتَّجْدِيفِ اصْطِلَاحُ مُحَدَّثٍ مُعَاَصِرٌ - مَنقُولٌ عَنِ النَّصَارِيِّ -: هُوَ صَدُورُ مَا يَضَادُّ أَوْ يَمَسُّ كَبْرِيَّاتِ الدِّينِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

(٧) (مَعَ): سُكِّنَتِ الْعَيْنُ لِمُضْرَبَةِ الْوِزْنِ.

(٨) بَيْنَ هَذَا الْبَيْتِ وَسَابِقِهِ تَضْمِينٌ.

٢٩٧. وَاسْتَحْضَرُوا مَا كَانَ رَبِّي جَاعِلًا هَلَكَ عَبْدٌ بِالْحِجَى مُفَضَّلًا

### الخاتمة (١٥ بيتاً)

٢٩٨. وَفِي خِتَامِ النَّظْمِ: ثُمَّ نُصْحُ فِيهِ السَّبِيلُ الْمُتَرْضَى وَالنُّجْحُ  
٢٩٩. لِمُبْتَغِي نَقْدِ الْمُتُونِ ضَبْطًا مَا إِنْ يُرِيدُ الْإِهْتِدَاءَ شَرْطًا  
٣٠٠. فَزِيَّةَ اللَّهِ أَخْلِصْ، أَصْلِحْ وَخَالَفِ النَّفْسَ، وَجَاهِدْ تُفْلِحْ  
٣٠١. وَسُنَّةَ النَّبِيِّ: فَلْتُقِمْهَا وَحِفْظَهَا وَفَهْمَهَا: أَذِمَّهَا  
٣٠٢. وَاعْرِفْ مَتَى يَصِحُّ نَقْدُ الْمُتَنِ وَاعْدُرْ هُدَاةَ غُلْطُوا بِالطَّعْنِ  
٣٠٣. وَاسْتَغْمِلِ الْعَقْلَ بِشَرْطِ ذِكْرٍ وَلَا تَمَادٍ<sup>(١)</sup> فِيهِ، وَاخْشِ الْقَاهِرَا  
٣٠٤. فَحَازِرِ الْمُتُونِ أَنْ تَرُدَّ صَحِيحَهَا، وَلِلظُّنُونِ سُدَّا  
٣٠٥. وَاسْتَخْبِرِ الْعَلِيمَ فِيمَا أَشْكَلَا وَاسْتَخْضِرِ الْمِقْيَاسَ وَالْمَعْلَلَا  
٣٠٦. وَكُنْ عَلَى دِرَايَةِ بِالْمَنْهَجِ وَذِي اخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ: فَعَرِّجْ  
٣٠٧. وَوَاطِبِ الرَّجُوعَ لِلْمُصَنَّفَاتِ وَكَاشِفِ زُيُوفِ الْمُدَّعِينَ الْوَاهِيَاتِ  
٣٠٨. وَمِنْ جُهُودِ الْأَخْرِينِ: فَانْتَفِعْ وَلِلْمُعَاصِرِينَ: جُهِدْ قَدْ طَبِعْ  
٣٠٩. وَذَا تَمَامِ نَظْمِي: (اللَّوَا حِظًّا) مُؤَمَّلًا أَنْ يُبْرِيَ الْجَوَا حِظًّا  
٣١٠. مِائَتَهَا الثَّلَاثُ وَاثْنَا عَشَرَ (قَرِيبٌ)<sup>(٢)</sup> جَمَلٌ؛ تَحَرَّرَ النَّظَرَ  
٣١١. حَمْدًا لِلرَّبِّي الْبَارِي الْمُصَوِّرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ الْمُبَشِّرِ<sup>(٣)</sup> الْمُبَشِّرِ  
٣١٢. وَاللَّهِ وَصَحْبِهِ، مَعَ السَّلَامِ ذِي آخِرِ الدَّعْوَى، وَذَا مِسْكَ الْخِتَامِ

(١) (وَلَا تَمَادٍ): وَلَا تَتَمَادَى.

(٢) حساب أبياتها في الجمّل: (١٠٠ قاف) + (٢٠٠ راء) + (١٠٠ ياء) + (٢٠ باء) = ٣١٢ بيتاً.

(٣) (لِلنَّبِيِّ): خُفِّقَتِ الْبَاءُ لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ.

## الخاتمة والنتائج

وفي ختام هذا البحث: أضع بين يدي خاتمته أهمّ النتائج؛ هي:

١. يدل تعريف النقد في اصطلاح المحدثين: على تلازم نقد السند مع نقد المتن.
٢. ينقسم نقد الحديث إلى: النقد الداخلي والخارجي، ونقد التصحيح والتفسير، ونقد المحتوى.
٣. جوامع الأسباب الباعثة على نقد المتن؛ هي: المخالفة، والتفرد، والاضطراب. وأن من صفات المتن المُنتَقَد: كذب الرواة ووهَمَهُم ونسيانَهُم، والقلب، والإدراج، ووقوع النسخ.
٤. لنقد المتن علاقةٌ بعلوم الحديث الأخرى، منها: علاقته بعلم الرجال، وعلاقته بنسبة الحديث إلى قائله، وعلاقته بفهم معناه، وعلاقته بمخالفة الرواة وزيادتهم، وعلاقته بقلّة الطرق وكثرتها.
٥. تعددت مناهج العلماء في التعامل مع المتن المُنتَقَد إلى: منهج الصحابة، ومنهج المعتزلة، ومنهج الفقهاء من المحدثين، ومنهج الحنفية، ومنهج المتقدمين من المحدثين، ومنهج المتأخرين من المحدثين.
٦. من أسباب قلة نقد المتن مقابل نقد الإسناد في بعض العصور: التركيز على الموضوعين، وفشور رد المتون بالعقول المجردة، وظهور تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد.
٧. تولى المستشرقون كبر دعوى عدم عناية المحدثين بنقد المتن مقابل نقد الإسناد، وتبعهم في ذلك عدد من المتأثرين بهم من المسلمين، ولم يخلُ جيلٌ من انبراء علماء الحديث عليهم بالرد.
٨. مما يُرَدُّ به على هذه الدعوى: (أ) أن نقد الإسناد أكثر ما يُرجَع إليه لكفايته غالبًا، ولا يلزم عدم مشاركة نقد المتن له أحيانًا. (ب) أن الإقلال من نقد المتون دليلٌ على عدم غفلة المحدثين عنه، لا ذهابه بالكلية. (ج) أن الغالب فيما يصحّ سنده أن يكون متنه صحيحًا، وعكسه صحيح. (د) أن

ثمة نقدًا كثيرًا لمتون الأحاديث؛ لكنه يعتمد على قرائن إسنادية غالبًا؛ وهذا لا يعني غياب النقد المتني الصّرف. (هـ) إذا اختلف المحدثون: فبعضهم ردّ الحديث لخلل في متنه؛ فإن في ذلك كفايةً لبيان منهجهم في التمحيص ومراعاة المتن. (و) أن إطلاق القول بعدم عناية المحدثين بالمتون وإن صدر عن بعض المشتغلين المتأخرين؛ إلا أن أحدًا من الأئمة النقاد لم يقل به. ٩. اشتملت دلالة العموم للعقلانية: على استعمال العقل في مجاله الصحيح وغير الصحيح، بمنهج منضبط وغير منضبط. والعقلانية الحقة: هي استعمال العقل في مجاله الصحيح بمنهج منضبط.

١٠. يمكن إرجاع الدلالة الاصطلاحية للعقلانية إلى فريقين: الفلاسفة، والمتكلمين. وأن من العدل: أن نقول: إن معظم متكلمي المسلمين لم يقدموا العقل المجرد على المتن، وإنما تأولوه غالبًا.

أما التوصيات: فإن الباحث يوصي بما يأتي:

١. الحرص على معرفة متى يصح نقد متن الحديث النبوي، واستحضار المقياس الأمثل له.

٢. معرفة مناهج العلماء في تعاملهم مع المتن المُنتقد، والاعتذار لمن غلّط من العلماء بطعنه في بعضها.

٣. مطالعة الكتب المصنفة في علمي العلل والرجال؛ فإن فيها جملةً صالحةً من المتون المُنتقدة.

٤. تحرير دعاوى مدعي العقلانية في ردهم كثيرًا من المتون، وعدم التسليم بوصف العقلانية لكل أحد.



## ثبّت المصادر والمراجع

الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ)، المكتب الإسلامي بيروت.

الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، قدم له: أ.د. إحسان عباس، (دون طبعة وسنة)، دار الآفاق الجديدة بيروت.

الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم عطا، ومحمد معوض، الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ)، مكتبة السوادى بجدة.

أولويات البحث في الحديث النبوي وعلومه، للشريف أ.د. حاتم بن عارف العوني، ورقة موضوع كان معداً لأحد المؤتمرات، منشورة على موقع فضيلته الشخصي: (www.dr-alawni.com).

تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

تاج اللغة وصحاح العربية (= الصحاح)، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة (١٤٠٧ هـ)، دار العلم للملايين بيروت.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (= ألفية العراقي)، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تقديم: د. عبد الكريم الخضير، تحقيق: العربي الفرياطي، الطبعة الثانية (١٤٢٨ هـ)، مكتبة دار المنهاج بالرياض.

تذكرة الحفاظ (= طبقات الحفاظ)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

تذكرة الموضوعات، لمحمد طاهر بن علي الفتنّي، الطبعة الأولى (١٣٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية.

التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: د. عزة حسن، الطبعة الثانية (١٩٩٦م)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق.

التمييز، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ)، الناشر: مكتبة الكوثر بالرياض.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة، لعلي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرّي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى (٢٠٠١م)، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

الجامع الكبير (= سنن الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبعة (١٩٩٨م)، دار الغرب الإسلامي ببيروت.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (= صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، (مصورة عن السلطانية)، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار طوق النجاة.

جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى (١٩٨٧م)، دار العلم للملايين ببيروت.

حاشية الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

ديوان أبي الطيب المتنبي، لأبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي الكوفي، صححه وقارن نسخته وجمع تعليقاته: د. عبد الوهاب عزام، (دون طبعة وسنة)، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ديوان أبي نُوَاس، لأبي نُوَاس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، الطبعة الأولى (١٩٥٣م)، مطبعة مصر بالقاهرة.

ديوان المعاني، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

ديوان الوأواء، لأبي الفرج محمد بن أحمد الوأواء الغساني الدمشقي، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهرسه: د. سامي الدهان، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، دار صادر ببيروت.

الزيادات على الموضوعات (= ذيل اللآلئ المصنوعة)، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، الطبعة الأولى (١٤٣١هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض.

السنن الصغرى (= المجتبى من السنن)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثالثة (١٤٢٤هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد قره بللي، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ)، دار الرسالة العالمية.

السنن، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ)، دار الرسالة العالمية.

السنن، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، القسم الأول بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، والقسم الثاني بتحقيق: سعد الحميد، والقسم الثالث بتحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي، الطبعات الأولى: (١٩٨٥م، و١٩٩٣م، و٢٠١٢م)، دار الكتب العلمية ببيروت، ودار الصمعي بالرياض، ودار الألوكة بالرياض.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

شرح سنن أبي داود، لأبي العباس أحمد بن حسين ابن رسلان الرملي، تحقيق: عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ)، دار الفلاح بالقيوم، جمهورية مصر العربية.

شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الدمشقي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، مكتبة المنار بالزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق: د. حسين العمري، ومطهر الإرياني، ود. يوسف عبد الله، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ)، دار الفكر المعاصر ببيروت.

التقاسيم والأنواع (= صحيح ابن حبان)، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت.

طبقات المعتملة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله الزيدي، تحقيق: سُوسَنَةُ دِيْفَلْدُ فُلْزَرُ، الطبعة الأولى (١٣٨٠هـ)، دار مكتبة الحياة ببيروت.

العلل، لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ)، مطابع الحميضي بالرياض.

عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد أشرف بن أمير الصديقي العظيم ابادي، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد.

الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار الديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، (دون طبعة وسنة)، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة.

الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم البغدادي، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية (١٤١٧ هـ)، دار المعرفة ببيروت.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة (١٤٢٦ هـ)، مؤسسة الرسالة.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (الحاج خليفة)، طبعة (١٩٤١ م)، مصورات دار الكتب العلمية ببيروت.

الكليات، لأبي البقاء أيوب الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دار الرسالة ببيروت.

الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحمد الأمين بن عبد الله الإثيوبي الهرري، مراجعة: لجنة برئاسة أ.د. هاشم مهدي، الطبعة الأولى (١٤٣٠ هـ)، دار المنهاج ودار طوق النجاة.

لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ)، دار صادر.

لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى (٢٠٠٢ م)، دار البشائر الإسلامية.

المحيط في اللغة، لأبي القاسم إسماعيل ابن عباد الطالقاني صاحب، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب ببيروت.

المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (= صحيح مسلم)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ)، دار التأصيل بالقاهرة.

المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ)، مؤسسة الرسالة.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، (دون طبعة وسنة)، المكتبة العلمية ببيروت.

معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى (دون سنة)، دار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة.

المعتصر من المختصر من مشكل الآثار، لأبي المحاسن يوسف بن موسى المَلْطِي، لخصه من مختصر الباجي لكتاب مشكل الآثار للطحاوي، (دون طبعة وسنة)، عالم الكتب ببيروت وغيرها.

معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ)، دار العقبة بالجمهورية التركية.

مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ)، دار الجيل ببيروت.

المنار المُئِنِف في الصحيح والضعيف، لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت.

منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، للد. صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ)، مؤسسة اقرأ الخيرية، القاهرة بجمهورية مصر العربية.

الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى (ما بين ١٣٨٦-١٣٨٨ هـ)، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى (١٣٨٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، قدم له: محمد بنوري، صححه ووضع حواشيه: عبد العزيز الديوبندي، ثم أكمله: محمد الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ببيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة.

النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، لأبي البركات المبارك بن أحمد ابن المستوفي الإربلي، تحقيق: د. خلف رشيد نعمان، الطبعة الأولى (ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٨ م)، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد.

نظم الدرر في علم الأثر (= ألفية السيوطي)، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، صححها وشرحها: الأستاذ أحمد محمد شاكر، (دون طبعة وسنة)، المكتبة العلمية بالقاهرة.

نقد متن الحديث (تاريخه ومقاييسه ومناهج العلماء فيه)، شفيق وينغرا، الطبعة الأولى (٢٠١٨ م)، منشورات جامعة دار الهدى الإسلامية، ولاية كيرالا بجمهورية الهند.

# وقفة السنن النبوية

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز  
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المجلة: [journal@alsunan.com](mailto:journal@alsunan.com)

إدارة المركز: [info@alsunan.com](mailto:info@alsunan.com)

+966544179454

c4sunnah

@c4sunnah

[www.alsunan.com](http://www.alsunan.com)

**Arcif**  
Analytics

**doi**

eISSN 2785-8499  
8772765849006